المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد الرابع والثمـانـون - كانون الأول ٢٠١٩

No. 84 Dec . 2019

في الذكـــرى (٧١) للإعلان العالمي لحقوق الإنسـان

ندعـو لوقف القتل والإغتيالات والخطف بحق المنتفضيـــن

بيان المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان
بمناسبة الذكرى (٧١) للإعلان العالمي لحقوق الانسان

يصادف اليوم ١٠ / ١٢/ ٢٠١٩ الذكرى الواحدة والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الانسان ، تلك الوثيقة التاريخية الأهم لحركة حقوق الانسان على مدى التاريخ ، وصاغ هذا الاعلان ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والاجتماعية والثقافية من قبل العديد من دول العالم ، ويعتبر بحق وثيقة حقوقية إنسانية أشبه بخارطة طريق لتحقيق الحرية والمساواة والديمقراطية لكل الأفراد والمجتمعات في العالم ، ويعتبر ذلك الإنجاز الأول الذي يحظى بالإجماع الدولي على مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة والحقوق الطبيعية والوضعية .

فقد جاء في ديباجة الإعلان :

- لما كان القرار بما لجميع أعضاء الاسرة البشرية من كرامة أصيلة فيهم من حقوق متساوية وثابتة يشكل أساس الحرية والعدل والسلام في العالم ، ولما كان تجاهل حقوق الانسان وازدراؤها قد أفضيا الى اعمالا ثارت بربريتها الضمير الانساني ، وكان البشر يتطلع الى عالم تسوده حرية الرأي والعقيدة والفكر بعيدا عن الخوف والفاقة ... الخ .

فجاء في المادة الاولى :

- يولد جميع الناس احراراً ومتساويين في الكرامة والحقوق ، وهم قد وهبوا العقل والوجدان وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضا بروح الاخاء .

كما جاء في المادة الثالثة :

- لكل فرد حق في الحياة والحرية وفي المأمن على شخصه .

وإذا كان هذا الإعلان يتكون من ٣٠ مادة وان الدول المتحضرة تتسابق في ما بينها من اجل تحقيق وانجاز العدد الأكبر من مواد هذا الوثيقة من اجل حرية ورفاهية شعوبهم ومواطنيهم ، لكن نشهد بأسى شديد ما يحدث في عراقنا المأزوم عكس ذلك تماماً ، إذ هناك نهج منظم وواسع لانتهاكات حقوق الانسان الاساسية التي يقرها هذا الإعلان ، والمكفولة أيضاً في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ ، بالرغم من ان العراق كونه عضو مؤسس للأمم المتحدة وموقع على الاعلان العالمي وأغلبية المواثيق والعهود الدولية .

في ظل الانتهاكات الفضّة من قتل وابادة جماعية وحملات انفال وتهجير وتغيير ديموغرافي وتغييب وخطف واعتقال وتعذيب لمئات الآلاف من المواطنين ، بالإضافة الى الإنتهاكات الصارخة إزاء القوميات وأتباع الديانات والمذاهب والإخلال بمبدئ المواطنة والمساواة وحقوق المرأة والطفل وما يتعرض له الإعلاميين والمثقفين في الحكومات المتعاقبة على السلطة في العراق قبل وبعد سقوط النظام الدكتاتوري البائد في عام ٢٠٠٣ ، استمر تدهور الاوضاع العامة وتفاقم الازمات دون حل وممارسة سياسة التمييز والتهميش في البلاد جاءت انتفاضة تشرين الشبابية ٢٠١٩ ، لتعلن عن رفضها واستنكارها لكافة الانتهاكات الواسعة لحقوق الانسان واصرارها على التغيير والاصلاح الجذري وانهاء المحاصصة السياسية الطائفية والاثنية ، ورفضها للتدخلات المستمرة الاقليمية والدولية في شؤون العراق الداخلية والاسراع في تشكيل حكومة مؤقتة لاجراء انتخابات مبكرة لمجلس النواب العراقي وسنَ قانون جديد للدستور العراقي .

وبدلاً من تنفيذ مطالب الحراك الشعبي والإعتصامات السلمية لجأت السلطات الحكومية ومليشياتها الى استخدام العنف المفرط بحق المتظاهرين منذ بداية شهر تشرين الاول ولغاية اصدار هذا البيان ، مما ادى الى استشهاد (٤٣٣) متظاهر .. واكثر من (٢٠,٠٠٠) جريح بينهم (٣٠٠٠) معوق ، اضافة الى الإعتقالات الواسعة وإختطاف الناشطين والإعلاميين حسب احصائيات مفوضية حقوق الانسان العراقية في تقريرهم الأخير قبل ايام ، وكما جاء في الادانة الصريحة لكلمة السيدة هينيس بلاسخارت ممثلة الامم المتحدة في العراق امام مجلس الامن يوم ٣ / ١٢ / ٢٠١٩ ، التي ادانت بقوة السلطات العراقية ومليشياتها في استعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين واكدت على الضرورة القصوى للتحقيق والمسائلة التامة والعادلة لإستخدام السلاح الحي والقنابل المسيلة للدموع وعمليات القتل والخطف والإعتقالات وتقديم العناصر التي اطلقت النار على المتظاهرين السلميين ومن اعطى الاوامر بذلك واحالتهم الى القضاء العادل .

إننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في الوقت الذي نقدر عالياً الدور البارز للشباب والنساء في الحراك الشعبي وصمودهم ، ندين ونستنكر كل أعمال العنف الدموي والإنتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان في المظاهرات السلمية وتضحياتهم الجسيمة من أجل الحق في الحياة الأمنة والعيش الكريم وحرية الرأي والتعبير ، ندعو المنظمات الحقوقية والمجتمع المدني والجمعيات والإتحادات والنقابات المهنية والرأي العام العراقي والدولي للتضامن مع المتظاهرين البواسل في مطاليبهم المشروعة والعادلة لإجراء الاصلاح والتغيير المنشود ، والقضاء على الفساد الشامل والمحاصصة المقيتة وسرقة المال العام واسترجاعها ومعالجة مشاكل الخدمات الاساسية لا سيما الكهرباء والماء والسكن والصحة والبيئة والتعليم والبطالة المتفشية ، وحصر السلاح بيد الدولة ومنع اي مظاهر مسلحة في العراق .

المجد والخلود لشهداء العراق والإنتفاضة التشرينية .. والشفاء العاجل لكافة الجرحى والمصابين

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان
١٠ / كانون الاول / ٢٠١٩

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

بلاغ صادر عن الاجتماع الموسع
للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

بتاريخ ١٣ كانون الأول / يناير ٢٠١٩ عُقد اجتماع موسع للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان في عنكاوة في محافظة اربيل شارك فيه ١٨ زميلاً تحت شعار « في الذكرى ٧١ لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من اجل تنشيط الحركة الحقوقية والدفاع عن الحريات العامة وإدانة الانتهاكات ضد المنتفضين والتضامن الكامل مع مطالبهم المشروعة ».

افتتح المنسق العام للمنتدى عبد الخالق زنگنة الجلسة الصباحية بالوقوف دقيقة حداد تكريماً لشهداء الشعب العراقي منذ انطلاق انتفاضته المقدامة في تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١٩ .

ثم طرح جدول عمل الاجتماع الموسع وتضمن ورقتي عمل :

الأولى قدمها الزميل عبد الخالق زنگنة تحت عنوان الانتهاكات الفضّة لحقوق الإنسان في العراق أدت إلى انطلاق انتفاضة تشرين الباسلة ، والثانية قدمها الزميل الدكتور كاظم حبيب تحت عنوان انتفاضة تشرين الأول الشبابية والآفاق المستقبلية للعراق .. ثم شارك الحضور بمناقشة الورقتين وتقديم الأفكار والملاحظات المفيدة لإغنائهما واللتين ستنشران في كراس خاص يصدر عن المنتدى .

وفي جلسة بعد الظهر طرح المنسق العام أهمية وضرورة مناقشة وضع المنتدى وسبل تطويره وتعزيز دوره في النضال من اجل حقوق الإنسان ، ثم طرح الدكتور غالب العاني والسيد حميد مراد رؤيتيهما للصعوبات والمعوقات وضعف النشاط التي رافقت عمل المنتدى خلال الفترة بين المؤتمر الثاني والاجتماع الموسع ، وضعف صلتهم وعلاقتهم بمكتب العمل والمنسق العام ، كما أشاروا إلى أهمية وضرورة تغيير هيكلية المنتدى وعضويته بما ينسجم وطبيعة عمل المنتدى باعتباره سقفاً لمنظمات حقوق الإنسان ، وان المؤتمر القادم الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠ سيقدم رؤيا حول سبل تغيير واقع المنتدى وتطويره وتنشيطه بما يتناغم مع حاجة البلد لمثل هذه النشاطات الضرورية .

ثم طرح المنسق العام والدكتور كاظم حبيب رؤيتيهما حول واقع المنتدى وضرورة ان تكون عضويته مقتصرة على منظمات حقوق الإنسان والتي تبدي استعداداً جاداً للعمل وابراز دور المنتدى في الدفاع عن حقوق الإنسان والتنوير .

بعدها ناقش المشاركون في الاجتماع الموسع بحيوية الملاحظات النقدية التي جرى بصددها اتفاق عام على وجود تقصير وقصور واضح في العمل ، وضرورة ازالته في الفترة القادمة وإصرارهم على النهوض بالمهمات الحقوقية الإنسانية النبيلة .

لقد عبر الحضور في مداخلاتهم عن الاعتزاز الكبير بالمنتفضين البواسل الذي فجروا انتفاضة الكرامة واستعادة الوطن المستباح بالطائفية والمحاصصة والتمييز والفساد والتدخلات الخارجية ، وعبروا عن شجبهم وحزنهم الشديد لسقوط مئات الشهداء والآلاف من الجرحى والمعوقين والمختطفين والمعتقلين وطالبوا بملاحقة ومحاسبة من ارتكب الجرائم ومن اصدر الأوامر بحق المنتفضين وتحرير المختطفين وإطلاق سراح المعتقلين ورفض العمليات الإجرامية التي تمارسها قوى الدولة العميقة وبعض الأجهزة الأمنية والميليشيات المسلحة .. وعبر المجتمعون عن ثقتهم بقدرة الشعب المنتفض على تحقيق كامل المطالب العادلة والمشروعة للمنتفضين الشبيبة وعموم الشعب .

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

نحو تشكيل هيكلية تنظيمية للكتلة التاريخية القادرة على تحقيق النصر والتغيير الشامل

د. كاظم حبيب

يخطئ تماماً من يتحدث عن العفوية الصرفة لانتفاضة الشبيبة العراقية الباسلة في الأول من تشرين الأول ٢٠١٩ ويعتقد بأنها ليست نتاجاً لكمية هائلة من تراكم الإساءة المستمرة للكرامة الوطنية وهوية المواطنة والضغط النفسي والعصبي والاجتماعي على المجتمع بأسره، لاسيما الشبيبة، والنسوة منهم على الخصوص، ومن التمييز المفرط بين أفراد المجتمع على أساس القومية والدين والمذهب والحزبية والعشائرية والمناطقية، ومن النهب المستشري لموارد البلد المالية وثروته النفطية وقوت الشعب والفقراء والمعوزين والكادحين منهم على وجه الخصوص، ومن التبعية التامة لأجندات خارجية افقدت الوطن سيادته واستقلال قراراته الداخلية والخارجية وشؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومن الفعل المدمر للإنسان العراقي ودوره ودور الدولة بسلطاتها الثلاث وشؤون المجتمع من جانب الميليشيات الطائفية المسلحة، باعتبارها جزءاً أساسياً فاعلاً لقوى وهيكلية الدولة العميقة وتشكيلاتها المافياوية الشديدة التشابك والعمل المشترك مع المافيات الإقليمية والدولية ، يضاف إلى كل ذلك معاناة البشر ، لاسيما الشبيبة من البطالة والفقر والغربة في الوطن ومن غياب التنمية بشكل تام ونقص شديد ومتفاقم للخدمات الأساسية، كل ذلك حرك الشبيبة المدنية والواعية على امتداد السنوات المنصرمة منذ الإطاحة الخارجية بدكتاتورية البعث المجرمة، فهبت بين فترة وأخرى ضد النظام الطائفي الفاسد الذي أنتجته قوى الاحتلال الأمريكي - البريطاني للعراق وبمساهمة من بعض دول الجوار والقوى الطائفيةالمحلية الفاسدة ، وكل هبة من هبات الشبيبة المدنية والمؤمنة المتتالية جوبهت بالحديد والنار والوعود الكاذبة وباستمرار ممارسة نفس النهج السياسي العدواني إزاء الغالبية العظمى من المجتمع ، وزاد في الطين بلة ما نجم عن تلك السياسات الطائفية والفساد العام والشامل من تفريط إجرامي من قبل السلطة التنفيذية ومجلس النواب بالبلاد والسماح باجتياحه وسبي واغتصاب وقتل بنات وأبناء شعبنا في المناطق التي احتلت من قبل عصابات داعش الإجرامية ونهب أمواله وتدمير تراثه الحضاري أو سرقته.

وعلى امتداد السنوات المنصرمة لعبت القوى المدنية الديمقراطية، والقوى الدينية، لاسيما الصدريين، التي ادركت المخاطر الناجمة عن السياسات التي تمارسها قوى النظام على الدولة والمجتمع، دورها البارز في الهبات النضالية في السنوات الفائتة، وفّر هذا التراكم الكمي من معاناة الشعب عموماً والشبيبة خصوصاً في لحظة تاريخية استثنائية حاسمة مستلزمات التحول إلى حالة أو كيفية جديدة سمح لنهوض فعل جبار مفعم بالحس الوطني والوعي الواقعي بما يواجه المجتمع ، وكانت الشبيبة الباسلة، التي عانت الأمرين خلال السنوات المنصرمة، هي الحاملة الفعلية للحركة الثورية، للانتفاضة والتغيير، وهي الحركة العابرة للقوميات والديانات والمذاهب والجنس وكل ما يفرق الشعب ويؤذيه .

إن ما حصل في العراق خلال الفترة الفائتة هو نتاج عملية نضالية مريرة طويلة ، إنها عملية سيرورة وصيرورة غير منقطعة رغم فجائية الانفجار الشبابي وعظمة الحراك الثوري والاستعداد الشبابي الهائل على الإقدام والتضحية اللذين هزّا عرش القوى الحاكمة وزلزل الأرض من تحت أقدامها واطار صوابها فبدأت تضر ب بالحديد والنار ذات اليمين وذات الشمال، فسقط الشهداء بالمئات والجرحى والمعاقين بالآلاف وكذلك المعتقلين والمختطفين .

وإذ بدأت الانتفاضة في الفاتح من اكتوبر ٢٠١٩ فأن عوامل انفجارها اقدم من ذلك بكثير أولا، كما إنها تقف اليوم أمام مهمات جديدة لا يكفي ان تتحدد فيها المهمات والأهداف التي تواجه الانتفاضة، التي لم تعد شبابية فحسب ، بل وشعبية إذ كسبت إليها الملايين من النساء والرجال أيضا، مع بقاء الشبيبة قلبها النابض وعقلها المحرك ، بل يستوجب اوضع البلاد الراهن بلور ة هيكلية تنظيمية قادرة على إدارة حركة وفعل الانتفاضة، قيادة قادرة على توجيهها وتوحيد قواها ومساراتها الراهنة والقادمة، إذ بدونها يصعب الانتصار على القوى المضادة للانتفاضة والمنظمة لا في الدولة الرسمية فحسب بل وفي الدولة العميقة.

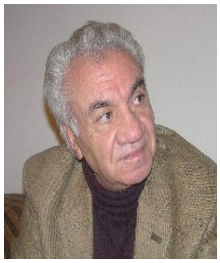

إن هيكلية وقيادة الانتفاضة يفترض ان تنبثق من رحم القوى المشاركة في الانتفاضة وممن ساهموا في العمل المناهض للطائفية والفساد على امتداد السنوات المنصرمة والمحركة والمنظمة للهبات النضالية السابقة، إن تشكيل هيكلية وقيادة الانتفاضة ستساهم في تأمين التنظيم والتنسيق وتحقيق وحدة إرادة وعمل قوى الانتفاضة في مسيرتها المظفرة، إذ لم تعد هذه المهمة الكبيرة مسألة كمالية، بل مهمة ملحة وعاجلة، بسبب التحول الجاد والسريع في تكتيكات القوى المضادة وعن عدم تورعها عن استخدام كل الأساليب الدموية المدمرة في مواجهة وتصفية الانتفاضة وضرب قواها الفاعلة .

من هنا تنشأ الحاجة الملحة أيضاً إلى الاستعانة بكل القوى المستعدة للمشاركة في النضال الثوري وزجها في مواجهة القوى الحاكمة ، لقد تفولذت الكتلة التاريخية الراهنة في معمعان النضال السلمي والدامي، وهي القادرة على تحقيق النصر، رغم كل المخاطر والمؤامرات الداخلية والخارجية التي تحيط بها، فوعي الثوار وجاهزيتهم السلمية للنضال غير محدودة واستثنائية .

إن بلورة هيكلية وقيادة الانتفاضة، مع واقع تبلور المهمات والأهداف، سيسهمان في رفع سقف الاحتجاج الدولي الرافض للعنف في مواجهة المنتفضين السلميين وتقديم أقصى الدعم السياسي والمعنوي وممارسة أقصى الضغط على الدولة العراقية التابعة بكل سلطاتها وفرض الاستجابة لمطالب المنتفضين العادلة والمشروعة ، والانتفاضة بحاجة ماسة الى هذا الدعم الدولي وتأييد الرأي العام العالمي .

صرخة مدويَّة أطلقها العراقيون .. « نريد وطن »

المجموعات المسلحة التي تقتل الشباب العزل والسلميين

زهير كاظم عبود

فهل هم بحاجة الى أرض جديدة يقيموا عليها ؟

هل هم بحاجة حقا الى وطن بديل عن العراق ؟

الصرخة واضحة ومفهومة أنّهم يريدون حقهم في الحياة والكرامة والمساواة والحقوق في وطن تمّ تجريده من كل هذه الحقوق ، وطن يتساوى به العراقي دون اعتبار لقوميته أو دينه أو مذهبه أو انتمائه الحزبي أو العقائدي ، فنحن نعيش في بلد لا يتساوى فيه العراقي بسبب ديانته أو قوميته أو مذهبه .

وطن يوفر لقمة العيش الكريمة لملايين الفقراء والمحرومين، ووطن يوفر سقفا تعيش تحته الأسرة مثل كل البشر ، ووطن يؤمن المستقبل لأطفالنا وأجيالنا المقبلة ، ووطن يوفر رحلة مدرسيّة وكتابا ومدرسة تليق بالعراق، وطن يكون المسؤول فيه مواطنا يتحمّل وزر تحمله المسؤولية التنفيذية أو التشريعية ، وطن يحترم كل الحقوق والحريات التي نص عليها الدستور ولوائح حقوق الإنسان ، وطن يحترم أدميّة الإنسان لا قتله وخطفه واحتجازه وترويعه، وطن يحكمه القانون .

وطن يحترم العلم والعلماء وأساتذة الجامعات ويوقر الأطباء ويواكب تطور الأمم ويتسابق مع الزمن لخدمة الإنسان، وطن لا يقف القاضي بباب المسؤول ولا يجتمع بداره ولا يدخل ضمن الصفقات السياسية وترتيب الأزمات ترفعا وخشية ، وطن يكون فيه المسؤول هو من يطرق باب القضاء لتتم محاسبته عن كل ماجنته يداه ، وطن يكون فيه السلاح حصرا بيد القوات المسلحة وكل تشكيل أو تكوين خارج إطارها مهما كان اسمه او شكله انتهاكا للحقوق وتعديا على الحريات والسلم المجتمعي وتخريبا للحياة العراقية، وطن يمنع كل مجموعات الاغتيالات والخطف والابتزاز والترويع والسطوة من أن يكون لها مكان في المجتمع ، وطن يجد فيه أطفالنا رعاية وتعليما وتنمية لمقدراتهم وقدراتهم ومواهبهم وإبداعهم، وطن يرعى الشيوخ والعجائز وينظر نظرة تليق بالمتقاعد الذي أفنى عمره بخدمة الدولة بما يكفل له الحياة الكريمة ، وطن ينهي كل معاناة الناس بإنهاء العنف بكل أشكاله وصوره داخل البيت أو المدرسة أو المجتمع، وطن يوظف موارده في سبيل خدمة الإنسان يعرف فيه العراقي وارداته من مبالغ الإنفاق، وان تكون الحكومة مهما كانت عناوين موظفيها ومسؤوليها خادمة للشعب وأن تبذل كل جهدها من اجل أن توفر مستلزمات الخدمات التي توفرها باقي الأمم والدول لشعوبها، وطن يكون فيه الموظف نزيها وعفيفا ومحترما وخادما للناس، وطن يعلن فيه الفاشل في أي موقع انه يتنحى عن مركز القرار وتتم محاسبته ومحاكمته، وطن تكون فيه القوات المسلحة والأجهزة الأمنية فيه بصف شعبها وأهلها لا بصف الحكومة وتتصدى لكل من يريد أن يتعدى على الشعب أو حرياته أو حقوقه بوعي وثقة ، وطن اسمه العراق ..

فهل فكرتم قليلا إلى أين انتم ذاهبون؟ وماذا ستكون الصورة بعد موجة الغزوات المسلحة والجرائم المروّعة التي يروح ضحيتها شباب عزل من خيرة العراقيين ؟ وبعد كل تلك الاغتيالات بالأسلحة الكاتمة للأصوات العراقية التي تطالب بالحقوق ، هل سيتم إسكات صوت الحق؟ هل راجعتم أنفسكم قليلا في لحظة وأنتم تغفون في بيوتكم الدافئة والأمان الذي يحيط بكم في أسباب أن يلتحف الشعب في بغداد وكل المحافظات الخيم القماشيّة وبرد الشتاء ونقص الخدمات والدواء ويتمسّك بالمطالب السلميّة رداً على الرصاص والموت ؟ هل تدركون أن أعداد الضحايا وهي تتزايد أنكم تستبيحون دم العراق ؟ شباب يموت تحت رصاص حي وقنابل دخانية وكواتم صوتية وأسر مفجوعة بابنائها ويتامى وأرامل وقبور تتمدد الى أين ؟ ؟ ، استعيدوا عقولكم ولو لحظة وفكروا في مطلب العراقيين وهم يصرخون نحن نريد الوطن، أعيدوا لنا العراق المنهوب والمسلوب والمفتت والمشتت، وبالسلميّة التي يتمسّك بها الشباب ستنتصر المحبة على الرصاص والسلام على الكاتم والتضحية على الهمجية والوعي الذي انتشر اليوم على قيم التخلّف والتراجع .

لهذا سيبقى نشيد العراق أعيدوا لنا الوطن وسيعود شئتم أم أبيتم، وسيتعافى العراق بعد كل هذا المطر والزمهرير مع كل هذه التضحيات .

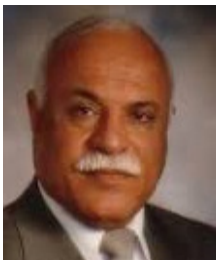

العناصر المسلحة التي اقتحمت منطقة الخلاني وجسر السنك وهي تطلق الرصاص الحي على المتظاهرين العزل تثبت بالدليل الملموس انها ترفض المطالبة بالحق وتتعارض مع السلمية التي يتمسك بها المتظاهر ، كما انها تثبت بالدليل أيضا بأن لا دولة في العراق ، والانفلات الأمني يوضح أيضا التواطيء الواضح من جهات حكومية تعتقد أنها بغض النظر وعدم التصدي لدخول سيارات تحمل أشخاص غير ملثمين (هذه المرة) وهم يحملون أسلحة خفيفة ومتوسطة والسيارات تحمل أرقام حكومية يمكن معها معرفة الجهة التي تعمل بها من دوائر المرور المختصة ، كما تظهر الأفلام صور واضحة للقتلة الذين ولغوا بدماء العراقيين ما يجعل مهمة الجهات التحقيقية والقضاء أمام مسؤولياتهم الوطنية والقانونية باتخاذ الإجراءات القانونية السريعة والرادعة ضدهم .

وجريمة الابادة التي حصلت والتي سيتم تكرارها تدل على وجود عناصر من بهائم بعض المجموعات المسلحة التي عملت ولم تزل مستمرة على تخريب الدولة وإهانتها وتحديها وعدم الأيمان بالدستور والقوانين والعمل السياسي ، وغياب العقل والمنطق لديها ، ولو كانت ذرة من العقل السليم لفكرت إنها لم تكن شجاعة ورادعة في تصرفها أنما كانت بمنتهى الجبن والخسة حين تواجه شباب لا سلاح لديهم يحملون علم العراق ويرددون اسم العراق فيواجهونهم بالرصاص الحي ، ولأن الكفة غير متعادلة (إذ لو خرج هؤلاء عن سلميتهم لولى القتلة فرارا والقوا بسلاحهم) ، ولو تمت المواجهة التي يريدونها لوقعت تلك البهائم ضحايا لتفكير وأوامر قياداتهم المنحرفة ، فالعراقي حين يقتل العراقي بسبب مطالبته بحقوقه واسترداد الوطن لا يدعو لمثل هذا الفعل الجرمي الشنيع .

لقد أشارت المرجعية الدينية الى فشل الحكومات المتعاقبة في إمكانية إدارتها بصريح العبارة ، كما أعترف السيد المالكي وهادي ألعامري وقيس الخزعلي إلى فشلهم في إدارة الدولة وتناسي حقوق الناس ، وانتشار الفساد بشكل مروع في مفاصل الحكومة ، وهذا الفشل سببا رئيسيا دفع الشباب للتظاهر في كل أنحاء العراق ، فهل لازلتم تتمسكون بالدولة الفاشلة ، الدولة التي يتوسل رئيس وزرائها دون خجل بمجموعة مسلحة أن تطلق سراح ضابط أمني كبير تم اختطافه وسط بغداد ، كما أن تكرار عمليات الاختطاف والحجز والتوقيف غير القضائي يدل على أنكم تريدون دولة للميليشيات تحكم العراق بالسلاح والقوة والإرهاب والعنف وهو ذات منهج المقبور صدام ، فهل انتم عارفون ما تمضون إليه ؟

احكموا العقل وارجعوا الى الدين وعاينوا ما صار إليه العراق ، فمزيد من الضحايا والدماء لشباب في عمر الورود لن تعيدكم كما كنتم ، ولن تنجح أفعالكم في دفع الشباب للخروج عن سلميتهم ، هل عاينتم في وجوه الشهداء المغدورين ، هل نظرتم في وجوه أهاليهم وأطفالهم اليتامى ؟ أرحموا العراق حتى يمكن أن يرحمكم الشعب ويرحمكم الله ، كونوا مع الحق والحقوق حتى يمكن أن نعيد بناء دولة عراقية يحكمها القانون ويتساوى فيها الجميع بغض النظر عن أديانهم وقومياتهم ومذاهبهم واجناسهم وألوانهم واعتقاداتهم السياسية .

المزيد من الشهداء والجرحى لن يعدل الكفة معكم ، فالتظاهر السلمي لم يعد مقتصرا على بغداد ، والرصاص لن يكون اللغة الرادعة أو المقنعة ، ونحن على أعتاب سنة قادمة جديدة ودخلنا في قرن جديد دعونا نلحق بركب الأمم والتطور التقني وتوفير كل مستلزمات الحياة الكريمة للإنسان التي نفتقدها في العراق ، دعونا نقف سوية لنحاكم الفاسدين وسراق المال العام ، وسالبي قوت الفقراء ، لنجعل القانون هو الحكم ونحاسب القاتل ومن سبب الجروح والعاهات بعدالة مثلما نحاسب الفاسد والفاشل والمختلس والمنتفع ومن تسبب بإهدار الثروات وفرط بالمال العام ، دعونا نكون عراقيين سوية ننبذ السلاح والرصاص والموت من عقولنا فقد شبعنا حروب وخسارات وتراجع إلى الوراء ، أعيدوا المخطوفين إلى أهاليهم ، لنعيد العراق للعراقيين وافتحوا صفحة جديدة للعراق فأنه يستحق منا الأفضل) .

ثورة تشرين العراقية : القيادة الغائبة والثورة المضادة

فارس كمال نظمي

يقول فكتور هوجو: «الثورات ليست ابنة المصادفة بل إبنة الضرورة»؛ لكن هذه «الضرورة» لا تتحول إلى ملموس واقعي مكتمل ومتحقق على الأرض دون إطار سياسي ذي حدٍ أدنى من التنظيم القيادي .

واليوم، وبعد مرور أكثر من شهرين على انطلاق الحراك الثوري العراقي في الأول من تشرين الأول ٢٠١٩ الساعي إلى إحداث تغيير راديكالي في النظام السياسي، فإنه ما يزال مشتتاً بين تصنيفات متعددة، غير قادرة -أو غير راغبة- بالتنسيق السياسي المنظم فيما بينها. فكلما يطول أمدُ هذا الحراك دونما مأسسة تنظيمية أو قطاف ملموس يتناسب مع حجم الأزمة ومشروعية المطالب وهول الدماء التي سُفكتْ، تصبحُ صناعة الفوضى وشيطنة الاحتجاجات (أي الثورة المضادة) هي الخيار الأسهل والأكثر تفضيلاً لدى «حماة» اللادولة المستترة في أحشاء الدولة العراقية المريضة، بعد أن فشلوا في سياسة القنص لإجهاض الحراك في مراحله الأولى .

الثورة بين النقصان والاكتمال

إن عماد الموجة الثورية الحالية من الاحتجاجات هم الشباب الوطني النقي القادم من أحزمة الفقر حيث العدمية السياسية الشعبوية الرافضة لكل حزبوية أو ايديولوجيا ممنهجة. ولولا هؤلاء لما استمر الزخم الاحتجاجي حتى اليوم .

ثم التحقت بهم فيما بعد أطيافٌ وطنية أخرى: مدنيون ويساريون وشيوعيون وعروبيون وناشطون ونقابات ومنظمات مدنية، إلى جانب أجزاء من طبقة الموظفين، وأعداد مهمة من طلبة المدارس والجامعات، وحرفيين ورجال دين. وهؤلاء جميعاً يمثلون إطاراً واسعاً متعدد الثقافات والايديولوجيات والخلفيات الإثنية، لكنه ينطوي على محرومية أقل وغيظ ثوري أضعف، وعلى خلفية تنظيمية أكبر نوعاً ما، مما هو عليه الأمر لدى الشباب الثوري. لذلك فإنهم يعدّون جمهوراً سانداً فاعلاً وليس صانعاً لجوهر الزخم الاحتجاجي الحالي .

أما الصدريون الذين باتوا يمثلون جزءاً مهماً من معتصمي ساحة التحرير تحديداً، فقد توزعوا حسب خلفياتهم الطبقية ونزعتهم الولائية لزعيمهم، إذ انضم بعضهم إلى الشباب الراديكالي المستميت، فيما ظل البعض الآخر أقل استماتة وأكثر انصياعاً للأوامر وانتظاراً لها .

وهكذا تبدو الثورة التي انطلق عمرها المستقبلي للتو تجسيداً لكتلة تاريخية وطنياتية عابرة للطبقية والعقائدية والهويات الفرعية، شديدةَ العنفوان في دمائها وخطابها وغضبها وأهدافها الجذرية وسعة التمثيل التي تمتلكها. كما تتميز بقدرتها على التحشيد العددي الواسع عبر تنسيقياتٍ متفرقة في أرجاء البلاد تعمل على تحديد إحداثيات التظاهر والاعتصام مكانياً وزمانياً، والترويج الإعلامي في مواقع التواصل الاجتماعي، وتوفير الإمدادات الغذائية وتأمين الخدمات الطبية واللوجستية للمحتجين. لكن في الوقت نفسه، تبدو الثورة غير قادرة بعد على إطلاق هيكليتها التنظيمية للتمهيد لإعلان عصرٍ سياسي جديد .

وليس المقصود بالهيكلية التنظيمية ظهور استقطاب حزبوي أو عقائدي تقليدي إذ يبدو هذا أمراً لا يتفق مع التنوع الفكري والثقافي والاجتماعي والنفسي للحراك، فضلاً عن أنه قد يغدو سبباً للانشقاق والتفتت؛ بل يقصد به بروز أطر تنسيقية قيادية بين بؤر الحراك المتنوعة بصيغ إئتلافية أو جبهوية تسمح بتلاقح الرؤى وتوحيد الخطاب بما يبلور قطبية سياسية مرنة للحراك ذات مشروع محدد المعالم بمطالبه وخياراته وقراراته، بمواجهة القطبية القابضة على السلطة .

وبمنظور مخالف، تقتضي الدقة القول إن بقاء الحراك بلا قيادات أو أطر تنظيمية ينطوي أيضاً على إيجابيات مثلما ينطوي على سلبيات. فواحدة من أهم أسباب قدرته على التعبئة والمناورة والمطاولة هي طابعه الأفقي غير المُأسس أو غير المقيد، وهذا يجعله محتفظاً بزخمه الثوري العابر للنسبيات المعرقلة، والمقاوم لاحتمالات الاجهاض أو الاختراق. كما إن حراكاً شبابياً تعبوياً بلا قيادة من هذا النوع، قد ينجح في إرساء أسس جديدة لشخصية المواطن الذي يدرك السياسة بوصفها فعلاً اجتماعياً اعتراضياً لأجل تحقيق كرامته الآدمية لا بوصفها وسيلة لحيازة السلطة، ويدرك الدولة بوصفها جهازاً منظماً للحقوق والواجبات لا يتطلب غطاءً ايديولوجياً يضمن هيمنة المالكين على الفاقدين .

إلا أن إيجابية التعبئة الاحتجاجية دون قيادات، لا تغدو حقيقة مجدية وفاعلة ومنتجة إلا إذا استجاب النظام السياسي جزئياً لمطالب الحراك، وبدأ بتقديم تنازلات إجرائية في هيكليته بما يسمح بإعادة تقاسم السلطة تدريجياً مع الفواعل السياسيين الجدد. أما في حال انغلاق النظام السياسي واستعصائه على التفاعل مع الحراك الشعبي المستميت - كما يحدث اليوم في العراق- فإن بقاء هذا الحراك دون أطر تنسيقية قيادية لمدة طويلة، يعني إما خموده بفعل حالة الجمود السياسي العقيمة، أو تشظيه بمرور الوقت إلى جماعات متباينة جداً في رؤاها وخياراتها حد التصادم والتخوين المتبادل ربما، أو تحول عناصره الأكثر راديكالية إلى خيارات العنف المسلح أو التطرف العدمي .

إن واحداً من الأسباب المحتملة لعدم ظهور قيادات متفق عليها لحد الآن في الحراك الحالي هو انتشار نزعة دفاعية في صفوف المحتجين عموماً والشباب خصوصاً، مضمونها أن الحراك ينبغي أن يظل شعبياً صرفاً عصياً على أي تأطير سياسي أو ايديولوجي قد يسعى إلى «ركوب الموجة». هذه النزعة لها ما يبررها نفسياً وأخلاقياً، لكن لا يوجد ما يبررها في عالم الصراع السياسي القائم على احتكار القوة وتنظيمها .

هذه النزعة الدفاعية تنبع من نمط جديد من الثقافة السياسية ذات الطابع الثوري الطهراني، تكونتْ وانتشرتْ بتأثير عاملين: التأثير النفسي لتكنولوجيا التواصل الاجتماعي، ومشاعر الاغتراب السياسي بسبب فشل المشاريع الأيديولوجية التقليدية قاطبة في الشرق الأوسط ومحيطه، وفي العراق تحديداً. ولعلها باتت ظاهرة ذات ملامح عالمية بفعل ثورة الاتصالات، صار يصطلح عليها بظاهرة أو عصر «الثورة بلا قيادات» Leaderless Revolution .

فقد وفر الفضاء الرقمي digital تحشيداً عولمياً معلوماتياً للأفكار السياسية والقيم العدالوية، عابراً للجنسيات والطبقات وللتنظيم الحزبي التقليدي، إذ يلتقي الملايين سبرانياً في عالم افتراضي يتسع لهم جميعاً، بل يجعلهم جميعاً - في نظر أنفسهم- مهمين وقادة للرأي والتعبير ومنظّرين لطموحات كبيرة، ضمن إطار ايديولوجي غير ممنهج unarticulated ideology. من هنا تطورت «النرجسية الاجتماعية» للفرد (ليست ظاهرة سلبية بالضرورة)، إلى حد النفور من خيار الولاء لقيادات فردية أو لتأطير تنظيمي مُلزِم، واستبداله بخيار الانخراط في قيادة جماعية أفقية لا رؤوس محددة فيها إذ يصبح الجميع قادة ومؤثرين، وفي الوقت نفسه ينفرون من التراتبيات التقليدية التي تمنح البعض هيمنة على البعض الآخر. هذه الهوية الجماعية باتت تشكل بديلاً عن ظهور قيادات فردية يمكن أن تشكّل عاملاً محبطاً أو جارحاً للنرجسية الاجتماعية المتنامية .

وفي الوقت نفسه تفاعلت هذه النزعة المتطيرة من القيود التنظيمية، بمشاعر الاغتراب السياسي العميق الذي يعاني منه الشباب العراقي حيال سلطة الأحزاب الإسلاموية المتهمة بالفساد ونهب المال العام وتدمير الهوية الجامعة وخطف الوطن. فاصبحت مشاعر العجز السياسي وفقدان المعنى السياسي والعزلة السياسية واللامعيارية السياسية، تشكل معالم أساسية في اتجاهاتهم نحو السلطة. كما أصبحت فكرة «الحزبية» والتنظيم السياسي الممنهج كما لو أنها مرادفة للفساد والخطيئة واللاوطنية، في المخيال السياسي لهؤلاء الشباب ممن لم يجايلوا أي ايديولوجيات أو عصر سياسي سوى حقبة الأسلمة السياسية .

إنهم يريدون أن يبتنوا عقداً اجتماعياً جديداً مع الدولة قائماً على عناصر المواطنة المتساوية والحقوق المدنية الأساسية والضمانات الاجتماعية والهوية الوطنية وسلطة القانون، دونما توسطات حزبية أو عقائدية. فإعادة بناء الوطنية العراقية بات ينبع من مطالب المواطن الفرد غير المسيس دونما حاجة أن يستعير وطنيته من فكر حزبي أو لاهوت سياسي أو مشروع دولتي مؤدلج. وبتعبير محدد على ألسنتهم: «نريد استرجاع الوطن...نريد إسقاط الأحزاب» .

إن الثورة تندلع بوصفها سيكولوجيا كاملة ومكتملة، متشوقة للتغيير الحتمي، وهذا ما حدث في تشرين الأول ٢٠١٩، لكنها تظل منقوصة ما لم تتحول بمرور الوقت إلى مسك الأرض عبر إطار تنظيمي - ولو مؤقت- يضمن لها قدرة المناورة واتخاذ القرار لكي تشكّل بديلاً مجسماً أمام الأبصار، لا فكرة صادمة أو ضرورة «مؤجلة» فحسب .

من استرجاع حقوق إلى فرض حقوق جديدة

خلال شهرين كاملين، تمركزت مطالب المنتفضين، بما رافقها من سفك غزير لدمائهم، حول عقدة رئيسة وهي استقالةً رئيس مجلس الوزراء، لفتح الطريق نحو التغيير السياسي الجذري .

وقد تحقق ذلك في ٢٩ تشرين الثاني حينما قدم استقالته المخجلة بطابعها «الطهراني» و«الفدائي» والاستعلائي، لينفتح الأفق نحو مسارات سياسية جديدة باحتمالاتها العسيرة والمتشعبة .

وهنا يُفترض أن يكفّ الفعل الاحتجاجي عن كونه فعل مطالبة بإقالة أو استبعاد جزء من السلطة فحسب، ليمتد ويتمدد إلى كونه فعل اختيار لنمط بديل من السلطة أيضاً. فالاحتجاج - بوصفه فعلاً تاريخياً- ليس مطالبة بحقوق مستلبة فحسب، بل فرض حقوق جديدة أيضاً ضمن السياقات السلمية ذات الشرعية السياسية الصادرة عن مصدر السلطات، أي الناس (الشعب) بوصفهم عقلاً جماعياً يسمو فوق «شرعيات» دستورية تحاصصية أصبحت جزءً من الماضي في المخيال السياسي للمجتمع .

منذ الآن سيبدأ صراع مرير بين مناورات المنظومة السلطوية الحالية لتفعيل دور البرلمان المعطل في إعادة استيلاد السلطة التنفيذية من بيضة التحاصص الزبائني الإثنوسياسي ذاته، وبين عنفوان الحراك الاحتجاجي للتفتيش عن خيارات سياسية تحقق خروجاً حقيقياً - ولو أولياً- من تلك البيضة الفاسدة المستهلكة .

هذه المواجهة النفسية بين الطرفين تقتضي من كل منهما أن يمارس ما في جعبته من أساليب الضغط والتأثير والإملاء. إلا أنهما سيفترقان في مضامين هذه الأساليب، إذ ستنحو السلطة نحو المماطلة والخداع والقمع، فيما سينحو الثوار نحو المطاولة والعناد والصبر والثبات على إنجاز الانتقال السياسي الجذري .

ولكي تجد نوايا المحتجين طريقها إلى الواقع، وينتقل فعلهم الاحتجاجي إلى فرض الخيارات، فلا بد أن يجري التوافق العام بين فئاتهم الميدانية -ذات الرؤى المتباينة- لإنضاج ستراتيجية ابتدائية موحدة تتحدد فيها الخطوات الإجرائية الواقعية لإنجاز التغيير السياسي، بما يشكّل خياراً شعبياً ملموساً ومجسداً يمكن الدفاع عنه سيكولوجياً ضد مشروع السلطة الذاهب إلى التسويف والتدليس.

ودون هذا الخطوة، وفي ضوء استمرار منهج السلطة في القمع والانتهاكات، ومحاولاتها لاحتواء الحراك الاحتجاجي عبر سياسة شراء الوقت، وعدم وجود إطار تنظيمي قيادي للاحتجاجات، مع التأثير النفسي السلبي الذي قد يتركه عامل الانتظار والملل لدى المحتجين، وغياب الإسناد المعنوي الدولي الكافي لهم، فسيتحول الفراغ السياسي المحدود حالياً إلى فجوة عبثية عميقة تختلط فيها المطالب والمسميات والحقوق حد الالتباس، بما يسهم في إطلاق ديناميات الثورة المضادة، ويمنح الفساد السياسي عمراً إضافياً لأمد غير محدود .

شيطنة الاحتجاجات

إن عدم ظهور الهيكلية التنظيمية المنتظرة للمحتجين لحد الآن، في وقت تتدهور فيه الهيمنة الثقافية للسلطة، ويزداد افتقادها لأي شرعية سياسية أو غطاء أيديولوجي أو كارزما إقناعية بالحد الأدنى، سيدفعها لتبني ستراتيجية الشيطنة والتخوين حيال المحتجين، إلى جانب ستراتيجية القمع المتبناة فعلاً .

وهذا ما حدث بالفعل في بغداد وعدة محافظات خلال الأسابيع الماضية، على يد «بلطجية» السلطة، عبر تفعيلهم لسياسة حرق الأبنية واتهام المحتجين بذلك، لتشويه العنفوان الأخلاقي للثوار السلميين المستميتين لاستعادة الوطن. وهذا لا يعني أن الحراك الاحتجاجي معصوم من العنف أو الانفلاتات الانفعالية، إلا أنه يجدر التمييز مفاهيمياً بين تجريم الاحتجاجات وتخوينها قصدياً وبين نقد بعض ممارساتها وتصويبها .

كما شرعت الأحزاب والجماعات الإسلاموية المتضررة من الثورة بتنظيم تظاهرات مضادة ذات طابع ديني ولائي هدفها المعلن «طرد المندسين والمخربين» في صفوف المحتجين من أجل «المحافظة» على سلمية التظاهرات. وقد رافقت هذه التظاهرات صدامات محدودة وحالات طعن بالسكاكين ضد المعتصمين. كما جرى الإيعاز لعصابات إجرامية محدودة العدد لتتمركز في أطراف ساحة التحرير ببغداد وتتصرف بطريقة منفلتة، في محاولة لخلط الأوراق وإلصاق تهمة العنفية بالمحتجين .

ووصل الأمر في ليلة ٦ كانون الأول/ ديسمبر الماضي إلى اقتحام ميليشيات مسلحة بسيارات مدنية لساحتي الوثبة والخلاني القريبتين من ساحة التحرير، وقيامهم بفتح النار عشوائياً من أسلحة خفيفة ومتوسطة على مئات الشباب السلميين المعتصمين في الساحتين، على مرأى ومسمع القوات الأمنية الرسمية التي انسحبت من محيط المجزرة. فسقط عشرات القتلى والجرحى من المعتصمين، وأحرقت خيامهم، في محاولة لفض الاعتصام وإخلاء الساحات باستخدام ستراتيجية الترويع هذه. إلا أن ثبات المعتصمين وإعادة تجميع صفوفهم بإسناد من معتصمي ساحة التحرير وعناصر «سرايا القبعات الزرق» الصدرية، ووصول أعداد كبيرة من أهالي شرقي بغداد لدعمهم، أدى إلى احتواء الموقف وإعادة هيمنة المعتصمين على الفضاء الاحتجاجي .

ولم يقتصر الأمر على هذه الستراتيجيات السلطوية الشائعة عالمياً في لحظات الانتقال السياسي الدراماتيكي، بل تزامنَ ذلك كله مع توجهاتٌ عدوانية متثاقفة لدى حاشية السلطة أيضاً -ممن يرضعون من ثديها الفاسد دون أن يكون لهم دور سياسي أو أمني مباشر- للتنمّر على المحتجين وشيطنتهم، لفظياً أو كتابياً، أو عبر الترويج المضلل في وسائل التواصل الاجتماعي لفديوهاتٍ أو صور في غير سياقها. هذا الاستئساد المتذاكي يراد منه شرعنة ضمنية للسلطة إذ لسان حالهم يتحدث بثنائية حدية ساذجة: «علينا أن نختار بين نظام فاسد فيه قدرٌ من الاستقرار وبين فوضى عنفية مجهولة النهايات» .

الاستثمار في مشاعر الذنب الجمعي

في مثال صارخ عن ستراتيجية شيطنة المحتجين، اندلعت في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر مواجهة غامضة في ساحة الوثبة في بغداد بين معتصمين وأحد الشبان الساكنين في المنطقة، انتهت بتدخل قوات مكافحة الشغب التي قتلت الشاب المسلّح ثم سلّمت جثته -بصورة غير مفهومة- إلى بعض المعتصمين الذين قاموا بسحلها وتعليقها على أعمدة الإشارة الضوئية. وقد استفادت قوى الثورة المضادة من هذه الحادثة العنفية الغامضة في دوافعها وفاعليها الحقيقيين، لتأليب الرأي العام على مجمل الحراك الاحتجاجي وتأثيمه وشيطنته بآليات التعميم والتشويه والتخوين، عبر إلصاق وصمة الغوغائية الكلية به .

وإذا كانت هذه الجريمة الوحشية والمأساوية بكل المعايير، مُدانة بوصفها غوغائية جمعية منفلتة شاركت بها عدة أطراف حكومية وشعبية، فإنها كشفت عن أسلوب التلقي النفسي الذي يمارسه البعض - عن قصد ذاتي أو تحريض خارجي أو غير قصد- في إدراكهم وتقويمهم لهذا النوع من الحوادث العنفية وسط حراك ثوري سلمي في أغلبيته الساحقة .

فمئات الفديوهات والصور البشعة عن تفجير رؤوس مئات المتظاهرين منذ بداية الحراك في ١ تشرين الأول لم تحقق صدمة نفسية أو استنكاراً شديداً لدى هؤلاء «البعض» بقدر ما أثارته لديهم جريمة السحل هذه، ويُقصد بهؤلاء البعض: مثقفون كانوا صامتين أغلب الوقت، أو سياسيون سلطويون، أو منتفعون من النظام السياسي، أو حتى أناس محايدون يتابعون الاحتجاجات عبر شاشات التلفاز .

لا يمكن تفسير هذه المفارقة إلا عند وضع الحدث في سياقه التاريخي والنفسي والسياسي بعيداً عن المغالطات التقييمية الناتجة عن التعميم المبسط أو الاتهامات المجانية المتبادلة. فهذه المفارقة التي يعيشها البعض هي في بنيتها النفسية تنتج عن واحد من تفسيرين :

١-هي مشاعر الذنب الجمعي المترسبة في الذاكرة السياسية، بسبب وصمة السحل الشعبوية المرافقة لتاريخنا السياسي المعاصر، وخاصة اغتيال العائلة المالكة ١٩٥٨ والتمثيل بجثثهم، ورسوخ تلك المشاهد في الوجدان الشعبي بوصفها لحظة ذنب أليمة تثلم الذات الجماعية وتنتقص من قيمتها. فما تزال تلك اللحظة الذاكراتية المتوارثة جيلياً تشكل عقدة سردية راسخة عن «عنفية» الشخصية العراقية، و«حتمية» لجوئها إلى القسوة في لحظات الاحتدام السياسي. فالعقل الباطن هنا يظل متأثراً بمشاهد القتل التي ترتكبها الجماهير أكثر من تأثره بتلك التي ترتكبها السلطة، بالرغم من أن كفة السلطة ظلت هي الراجحة في ميزان القتل السادي طوال تاريخ العراق المعاصر. وقد استثمرت السلطة الحالية مشاعر الذنب الجمعي الكامنة هذه لإعادة تأويل هذه الجريمة بوصفها «دليلاً» على جوهرانية العنف في سلوك المحتجين قاطبة .

٢- أو هي فرصة منتظرة لدى البعض الآخر ممن يبحثون قصدياً بشكل محموم عن أي ممارسات أو «مؤامرات» لتخوين الاحتجاجات السلمية، لتبرير سلبيتهم السياسية والوطنية لا شعورياً، أو للدفاع الواعي عن مصالحهم المباشرة أو غير المباشرة مع نسيج السلطة إذ يشعرون أن ثمة رابطة مصيرية تجمعهم مع المنظومة الحاكمة رغم إدراكهم لجرائمها وخطاياها. كما تقف ضمن هذا السياق قوى الثورة المضادة بأصنافها السياسية والثقافية والأيديولوجية، إذ تمارس ستراتيجية الإنكار لعنف السلطة والتهويل لعنف الجمهور في إطار ديماجوجي انتقائي .

لقد كشفت هذه الحادثة بوضوح أن مسألة الحرارة الوجدانية أو البرود الوجداني في التفاعل مع جرائم العنف السياسي (أيا كان مصدرها: السلطة أم الجمهور)، يظل خاضعاً لدى فئات اجتماعية وسياسية مهمة لعمليات ما دون العقل، أي لدفاعات نفسية لاشعورية، ولتشوهات إدراكية انتقائية، ولنزعات ميكيافيلية ونفعية، خارج أطر التفكير الموضوعي والحجج العقلية المُسندة والتعاطف الثابت مع كل الضحايا دون تمييز.

إن سيكولوجيا الانتقاص من الضحية، وشيطنتها، والتنكيل المعنوي والجسدي بها، وتأثيم مساعيها لاستعادة حقوقها، وإلصاق تهمة الخطيئة بها، دون اكتراث كاف بإظهار جوهر المظالم وأصل الجريمة وتحديد هوية الجاني، إنما هو سلوك اجتماعي واسع الانتشار في سياقات حياتية متنوعة، فردياً وجماعياً، في كل المجتمعات البشرية، له أسبابه النفعية الواعية، وأيضاً له دينامياته التبريرية اللاواعية. وتوجد تنظيرات عميقة ومباحث أكاديمية شاسعة في مدياتها التفسيرية لهذا الشأن .

إلا أن هذا السلوك - بوصفه جزءاً من الطبيعة البشرية- يتخذ أوقات الانزياحات السياسية العميقة من عصر خضوعي إلى عصر تحرري، منحىً سادياً باهظ التكاليف، إذ يصبح جزءاً مهماً من الفعل المضاد للتقدم .

وبتعبير استشرافي يخص الحراك التشريني الحالي أقول : إن استمرار هذا الحراك بالتعبئة الاحتجاجية الأفقية الواسعة فقط دونما ظهور هيكلية قيادية أو ائتلاف تنظيمي لتنسيق الرؤى وتوحيد السياسات بالحد الأدنى، يعني أن هذا السلوك (أي شيطنة الضحية المحتجة) سيصبح بمرور الوقت جزءً فاعلاً من «الثورة المضادة»، أي تحشيداً سيكولوجياً متزايداً ، يضفي رصيداً سياسياً «منقذاً» إلى الرصيد الخاوي للسلطة .

المرأة وثورة أكتوبر العراقية ومطالب التغيير، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة

د. تيسير عبد الجبار الآلوسي

في اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة : ضرورة تبني موقف حازم وحاسم ضد العنف القائم على نوع الجنس ، فهل ستقف ميادين الحرية الثائرة اليوم مع مهمة مناهضة العنف ضد المرأة؟ فتكون سببا لمساهمة أكثر فاعلية للمرأة العراقية تحسم معركة الثورة بأقل التضحيات؟؟ إنها منهجية تتساءل بقصد تضمين الإجابة المقترحة باتجاه فعل يهم مسيرة البناء والتنمية والثورة على السكونية التي لم تولّد سوى منظومة قيمية متهالكة مجترة والإجابة الحاسمة هي بين أيدي أفق انتصار الثورة أو اي ظرف آخر !

منذ نهاية السبعينات أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتمادها: "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، وأصدرت الجمعية العامة قرارها ١٠٤/٤٨ الذي يؤسس الطريق نحو عالم خالٍ من العنف الجنساني وأطلقت مبادرة أخرى عام ٢٠٠٨ بعنوان: "مبادرة اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة". وكان الهدف دائما يتجسد في استهداف زيادة الوعي العام حول هذه القضية و تفعيل وضع سياسات وموارد مخصصة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. إلا أننا مازلنا نشهد ظاهرة العنف بل تفاقمه تجاه النساء او على أساس الجنس! إذ أنَّ اثنين فقط من أصل ثلاثة بلدان قام بتجريم العنف الأسري، في وقت ما زال (٣٧) بلداً يُعفي مرتكبي الاغتصاب من المحاكمة إذا تزوجوا بالضحية ما ينكّل بها طوال عمرها!! و حاليا يجب التأكيد على أنّ حوالي (٤٩) بلداً لا تمتلك قوانين تحمي النساء من العنف المنزلي! وهناك مزيد من الضحايا القتيلات اللواتي رفعت تظاهرات حقوقية في بروكسل صورهن وأسمائهن رفضا لبشاعة الجريمة وهمجيتها.. وفي مختلف أنحاء العالم تدور مطحنة الوحشية بذات الاتجاه وبصورة أكثر في حجم فظاعاتها ...

ومنذ ٢٠١٧ انطلقت مرة أخرى مبادرة تسليط الأضواء للعمل على قضاء فعلي حاسم على أشكال العنف ضد النساء والفتيات، في إطار خطة التنمية المستدامة حتى ٢٠٣٠ .

ونحن اليوم تحديداً في يوم مناهضة العنف ضد المرأة ٢٥ تشرين الثاني\نوفمبر، منذ ١٩٨١ نواصل معا وسويا التذكير بالجريمة البشعة للاغتيال الوحشي الذي جرى ١٩٦٠ للأخوات ميرابال الثلاثة الناشطات السياسيات من جمهورية الدومينيكان، كما نتابع منذ ٢٠ كانون أول\ ديسمبر ١٩٩٣، تلبية مضامين قرار اتخذته الجمعية العامة قرارها ١٠٤/٤٨ واعتمدت فيه إعلانا مخصوصاً بشأن القضاء على العنف ضد المرأة .

وفي هذا المسار يتجدد سنوياً في ٢٥ تشرين الثاني\ نوفمبر منذ ١٩٩٩ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، بقصد مساهمة الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية وغير الحكومية كذلك، لترتيب فعاليات للتعريف بهذه المشكلة الجوهرية بمجتمعنا الإنساني، وبما يمهد السبل كافة نحو إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في عالمنا الجديد .

إنّ فلسفة العنف تظل تشكل خطراً مهولاً على ملايين البشر ومنهم بخطورة أكبر النساء بخلفية استهدافهن بسبب الجنسانية، ولقد أفرز هذا آثاراً سلبية خطيرة بجميع الميادين، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأوجد ظروفا من هز الاستقرار والسلم المجتمعي.. ومن هنا تم وضع الأولوية في إطار خطط التنمية وتحقيق السلام واحترام حقوق الإنسان .

أما شرق أوسطيا وتحديدا عراقياً، فإنّ الأوضاع أكثر انحداراً وتدهورا حيث يجري تصفية بالجملة لهن والاتجار بهن بالضغط والاستغلال وإيقاع أسوأ الإصابات بهن حد التصفية الجسدية بعد ممارسة أشكال سادية من التعامل معهنّ ...

ولعلنا لا نجافي الحقيقة ولو قيد شعرة إذا ما قلنا إنَّ كل أشكال الاستغلال تقع هنا على المرأة العراقية سواء منها: الاستغلال الجسدي، أم التعريض للضرب والإهانة، الازدراء والتحقير أم التحرش الجنسي الصريح السافر بألوان من التغطية المضللة، أم الحرمان من الحقوق كافة، أم تقييد الحركة والنشاط بحجرها في المنزل أو متابعتها ورصدها وتقييد حرية تنقلاتها، فضلا عن تعطيلها عن الدراسة والعمل في أغلب الأحوال؛ دع عنك فرص ولوجها الأنشطة الاجتماعية السياسية العامة وما يعنيه ذلك من تعريضها لمواقف تتسم بالنظرة الدونية ..

صحيح أن الانتفاضة الشعبية وتحولها إلى ثورة عراقية منحها الفرصة لتعبر عن وجودها وغرادتها الحرة المستقلة إلا أن ذلك مازال في إطار مدرسة الثورة واتجاهها نحو الحرية وتفعيل الدور ما يدعونا لمزيد جهد في الانتباه على تلك القضية الإشكالية الغائرة في عمق الثقافة المجتمعية التي تشوهت طوال ما يقارب الـ١٦ سنة عجافا محملة بمختلف الأوبئة والأمراض ..

ونلفت النظر إلى طابع التعقيدات للنساء العراقيات في ضوء التخندقات الطائفية والمترسات المكوناتية حيث تم اصطناع الغيتوات ومن ثمّ مضاعفة آلام النسوة من تلك التحدرات القومية والانتماءات الدينية والمذهبية، الأمر الذي يجب الالتفات إلى إيجاد قراءات مناسبة على وفق الحالة..

ولقد جاء تفشي و انتشار الطابع المافيوي في السياسات العامة والخاصة ليكون سببا كارثيا آخر منح الفلسفة الذكورية والتمييز على أساس الجنس قوة عنفية أبعد بشاعة ووحشية.. ونذكر هنا بالاختطافات وجرائم الاغتصاب التي عادة ما تمّ تمريرها على كاهل المغتصبة أو المختطفة وبتسويات يسمونها الفصل العشائري او ما شابه من حلول لمصلحة المجرم وعلى حساب الضحية دائما ..!!!

إن بديلنا يعتمد مهمة نوعية كبيرة بمشاركة المجتمع وعمل الجميع نساء ورجالا على نشر ثقافة مكافحة التمييز بكل تفاصيل يوميات الإنسان العادي وفي مناحي الحياة العامة ومستويات الحراك المجتمعي للدول والمجتمعات.. ولربما أدى ذلك إلى تقليل التضحيات الجسام ومحوها والتأسيس لعالم برتقالي خال من العنف تحديدا القائم على الجنس أو الموجه ضد المرأة ..

وفي إطار رسالتنا هذه، نتوجه باسمنا وباسم المرصد السومري لحقوق الإنسان إلى مجموع منظمات المرأة وحقوق الإنسان والمجتمع المدني بعامة بنداء للتصدي لظواهر من خلال وضع البرامج الثقافية التنويرية ومشروعات إشاعة السلم المجتمعي ومحو ثقافة الخرافة والتشدد والخطاب الذكوري المرضي بأحاديته..

كما ندعو هنا لالتزام جميع الأطراف بالقوانين الإنسانية والمواثيق والمعاهدات والإعلانات الأممية بالخصوص، ونخص هنا الأطراف المسلحة من جهة التي ستخضع حتما للمحاسبة والمقاضاة عن أية جريمة ارتكبتها أو ترتكبها مع واجبات مضاعفة العقوبة وتنفيذها من طرف السلطات الحاكمة، فضلا عن دور مجتمعي فاعل بالخصوص يقوم على ازدراء المجرم وجريمته والإجماع على مقاضاته ومحاكمته وإنزال أشد العقوبات التي تعزله وسط المجتمع حتى بحال إنهاء عقوبته القانونية الرادعة المناسبة ...

وبميدان العمل العام لا نجد نظام الكوتا المجير لخدمة زعامات وأطراف طائفية سلبية المنحى والمنهج بمعبر عن اي شكل للتشجيع بل هو ازدراء آخر وتهميش وتنحية للدور الحقيقي المنشود للمرأة .. ما يتطلب خططا مناسبة للتفعيل سواء بالكوتا القائمة أم بالتخطيط الذي يدمج النساء في مجتمع العمل والدراسة بصورة فعلية منتجة ..

إننا نرى ذاك التفعيل المطلوب يكمن ايضا في إلغاء أية سياسة تتسم بالتمييز والاضطهاد والاستغلال على أساس الجنس أو العرق أو الدين مع إشارة متفحصة إلى موضوع التمييز على أساس الجنس اي التمييز ضد المرأة في حين نرى البديل في تمكين المرأة للعب أدوارها المؤثرة في جميع المستويات والمجالات الحياتية المعاصرة ..

إننا نطالب إجرائيا وفوريا بالآتي :

١. تحرير المختطفات والمغيّبات وايضا إطلاق سراح المعتقلات من دون وجه حق قانوني سليم ..

٢ - محاكمة المسؤولين عن جرائم الاختطاف والتغييب والاعتقال ومن ارتكب جرائم التعذيب بكل أشكالها تجاه النسوة ولعل من ذلك جرائم الاغتصاب بالإكراه في تلك المحاجر اللاقانونية ...

٣. جلب المجرمين إلى القضاء وتفعيل كل المواد والقواعد القانونية المعنية بتلك الجرائم.

٤. وقف التمييز واشكال الحجر والمنع لظهور المرأة في الميادين العامة وتجريم من يقف بوجه مساهمتها الحرة المستقلة في الأنشطة العامة ومنها اليوم حق التظاهر السلمي والمشاركة بالفعاليات المجتمعية الجارية ..

وبإطارات أخرى نرى :

١. مكافحة الأمية بين الإناث أسوة بالذكور ..

٢. إعداد خطط تشغيل تتناسب وواقع البطالة المتفشي بخطورة .

٣. إنهاء ظروف النزوح بصورة عادلة ملائمة ومنع الإعادة المشوهة القسرية إلى بيوت ومدن غير آهلة .

٤. توفير التعويضات المناسبة للمهجرات وأطفالهن .

٥. حل مشكلات المغتصبات واللواتي خضعن لظروف بشاعات التنظيمات الإرهابية والميليشياوية بقانون وإجراءات ترقى لإنهاء آثار الجريمة ..

٦. تطوير وتحديث قانون الأحوال الشخصية ١٥٩ لسنة ١٩٥٨ المعدل ومنع بل حظر التراجع عن نصوصه الإيجابية .

إن هذا اليوم ليس مناسبة عابرة فلقد وُجدت الأيام الدولية لمراجعات جدية مسؤولة بكل ميدان لها. ولأن قضية العنف ضد المرأة تستشري جرائمه في العراق بطريقة ارتكاب فظاعات وحشية بفلسفة همجية ظلامية تسبب بها نظام الطائفية وتخندقاته، ذلك النظام الكليبتوقراطي بمافيوية آليات اشتغاله حيث الاتجار بالبشر وأولهم النسوة بكل تلك المطحنة الهوجاء التصفوية وجب ألا يمر يوم مكافحة العنف ضد المرأة بلا جهد بعينه ولربما كان حضور المرأة إلى ميادين الحرية الثائرة اليوم في بغداد والمحافظات مناسبة لتوكيد تلك التوجهات المجتمعية ..

إنني هنا أؤكد دورا تاريخيا مناطا بالمرأة العراقية نفسها وأن تتطلع في تاريخ النسوة العراقيات النضالي التحرري الفاعل المؤثر وفي نماذج النسوة بالمنطقة مثلما فعلت الكنداكات السودانيات بحسم قضية الثورة ولتكن مهمة إنهاء العنف جزءا من حركة الثورة نفسها لا جزءا من بكائيات سلبية وعرض ما شاع من مصطلح (مظلومية) يكتفي بالأنين والنحيب فيما الإنسان وجود لفعل ينهض به لا بهمهمات ونشيج عويل ..

ثقتي وطيدة بالمرأة العراقية فلقد عودتنا على ملاحم بطولية مرارا وتكرارا وهي اليوم مساهمة فعلية بالثورة ولكنني أتطلع لمنطقة الحسم لقضيتي الثورة وتحرر النساء بآن معا ولا أتساءل هنا هل سيفعلنها نسوة الوطن بل أدرك بيقين أنهن فاعلات وفي قريب عاجل فاعل مغيِّر ..

فإلى لقاء مع المرأة العراقية الواعية المتفتحة المتنورة البطلة هنا في الميادين ولنتتهِ من مناشدات بلا طائل بفرض الإرادة إرادة التغيير .

الاعلان العالمي لحقوق الانسان . . يوم الانسانية المشتركة

في كل عام وتحديدا يوم العاشر من شهر كانون الثاني / ديسمبر ، تحتفل شعوب ودول العالم بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الانسان والذي اعتمدت فيه الجمعية العامة في عام ١٩٤٨ وثيقة الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، وأكد ان مسؤولية احترام حقوق الانسان تقع على عاتق جميع الناس فهي حقوق متأصلة لدى جميع البشر على قدم المساواة وبدون تمييز وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتأزرة وغير قابلة للتجزئة ، سواء كانت حقوقا مدنية وسياسية أو اقتصادية واجتماعية وثقافية ، فتحسين أحد الحقوق ييسر الارتقاء بالحقوق الاخرى وبالمثل ، فإن الحرمان من احد الحقوق يؤثر بشكل سلبي على الحقوق الاخرى .

وبينما تحتفل البشرية في العالم بهذه المناسبة التاريخية التي تدعو لضمان حقوق الانسان في الحياة الحرة الكريمة ، يخيم على العراق الأسى والحزن لسقوط مئات الشهداء والالاف الجرحى والمصابين كل ذنبهم ممارستهم لحق من حقوق الانسان التي اقرها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمواثيق الدولية والقوانين المحلية وغالبية الدساتير ومن ضمنها دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ النافذ في الباب الثاني باب الحقوق والحريات وهو حق التظاهر والتجمع السلمي وهو صورة من صور حرية التعبير عن الرأي .

ويعترف القاصي والداني ، الحاكم والمحكوم ان هناك مبررات موجبة وملزمة للتظاهرات المشروعة من أجل الإصلاح والتغيير ، فالمظلوم من حقه ان يتظلم ، والمغبون أن يثور وأن لا يرضى بالهوان ، وان ما جرى ويجري من انتهاكات صارخة وقتل وخطف الأبرياء ، يتحمل مسؤوليتها بالدرجة الاولى من وفر أرضية التذمر والغضب الجماهيري ، ومن الطبيعي أن يخطط اعداء العراق الاقليميين والدوليين ويستغلوا مثل هذه الاحداث لتنفيذ اجنداتهم وخلق الفوضى وتشويه اهداف الحراك الشعبي .

ومن اهم الحقوق التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، هو حرية الانسان وكرامته وامنه ، التي يتم خرقها تحت ظل فتاوي واجتهادات واوامر تصدر من جهات واحزاب سياسية طائفية وتحت مسمع السلطة والقضاء دون أي ردع او رفض من قبل الجهات المسؤولة .

والمتابع بشكل دقيق لمسار عمل الحكومات العراقية المتعاقبة ومدى جدية تطبيق النصوص التي أوردها الاعلان العالمي لحقوق الانسان والدستور العراقي فيما يتعلق بمبدأ المواطنة والمساواة بين العراقيين امام القانون ، يجد انتهاك وما يقيد هذا المبدأ الذي لم يشهد تطبيقاً صحيحاً وامينا الا ما ندر من خلال التمييز والتهميش وانعدام تكافؤ الفرص ، فغدا الانتماء الديني والطائفي والعرقي والمناطقي والحزبي معياراً وضماناً يضعف من هذا المبدأ ان لم يلغيه ، والخرق الاخر لحقوق الانسان انتشار المحاصصة والفساد المالي والاداري في مفاصل الدولة ، والتجاوز على المال العام من قبل

حيتان الفساد في اجهزة الدولة والاستفادة غير المشروعة من اموال العراقيين وحمايتهم من قبل الجماعات المسلحة المنفلتة والمحسوبة على الاحزاب المتنفذة في الحكومة ، ناهيك عن انتشار غير مقبول ومنافي للقانون للأسلحة خارج نطاق الأجهزة الأمنية ولدى العشائر والمواطنين .

لقد كثرت خلال الحراك الشعبي الاخير منذ الاول من تشرين ٢٠١٩ عمليات قتل واسعة واستخدام مفرط للسلاح الحي والقنابل الغازية المسيلة للدموع والمحرمة دولياً بحق المتظاهرين السلميين راح ضحيتها مئات القتلى وآلاف الجرحى والمعوقين ، واستهداف واختطاف وإغتيال الناشطين المدنيين وتقييد حرياتهم وحجزهم بعيداً عن انظار السلطة او توجيه اتهامات ملفقة واحالتهم الى المحاكم ، او ملاحقتهم بسبب نشاطهم الذي يمارسونه للتعبير السلمي والاعلامي عن حقوقهم المشروعة والعادلة ، مما يشكل خرقاً واضحاً للأسس التي تقوم عليها نصوص الاعلان العالمي لحقوق الانسان .

أن الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد تعلن عن تضامنها مع المطاليب المشروعة والعادلة للمتظاهرين ، تؤكد على أهمية إنسانيتنا المشتركة ومن منطلق قيم ومبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان بأن حقوق الانسان حزمة واحدة لا يمكن تجزئتها وبعيدة عن الانتقائية ، تدرك ما يمر به العراق من فترة عصيبة تتطلب من المواطنين كافة بمختلف اطيافه الوقوف صفاً واحداً مع المتظاهرين السلميين ، واتخاذ إجرآت جادة في مكافحة المحاصصة والفساد وملاحقة الفاسدين واسترجاع اموال الشعب منهم ورعاية العدالة الاجتماعية في توزيع الثروات ، وحصر السلاح بيد الدولة ، وعدم السماح للتدخل الخارجي من أي طرف اقليمي او دولي في الشؤون الداخلية للعراق ، والتقييد بسلمية الحراك الشعبي لانها مفتاح الإنتصار ، ومعاقبة كل من أمر أو باشر بإطلاق النار على المتظاهرين أو من هدد او خطف الناشطين المدنيين ، وكذلك الجماعات المندسة التي قامت بإعمال الحرق والاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة بهدف تشويه سلمية التظاهر وحرفها عن اهدافها السامية التي تعد من انبل المظاهر في تاريخ العراق المعاصر .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

تاريخ : ١٠ /١٢ / ٢٠١٩

((إنتفاضة ٢٥ اكتوبر))

علي حسين عبود الظويهر *

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر
ولا بد لليل أن ينجلـــــي ولا بد للقيد أن ينكســـر

افتتحت كلمتي هذه بالبيتين العظيمين للشاعر التونسي الكبير أبو القاسم الشابي ، فعلاً إن انتفاضة أبناء الشعب العراقي وعلى رأسهم الشباب الثائر في ٢٥ اكتوبر هي شعلة مضيئة في تطور الوعي السياسي والاجتماعي من أجل التغيير ، فها هم العراقيون أفاقوا من سباتهم واستجابوا للقدر الذي لا مناص منه لتحرير العراق سياسيا واقتصادياً من التبعات والولاء الخارجي .

لقد عانى الشعب العراقي من الويلات طيلة أكثر من نصف قرن منذ اغتيال الجمهورية الأولى في الثامن من شباط الأسود ١٩٦٣م، حيث كُتمت الأفواه وقُيدت الحريات وطالت الإعدامات والاعتقالات جميع الوطنيين الأحرار وحملة الفكر التقدمي في العراق ، وأصبح من الصعب على المواطن العراقي أن يعترض على الحكام ، وبعد التغيير في ٢٠٠٣ وبمساعدة الاحتلال الأمريكي وبالرغم من القتل والاغتيالات والاعتقالات التي رافقت ذلك من قبل ميليشيات تابعة للتيارات السياسية وللأحزاب التي جاء قادتها بمساعدة المحتل بُشرنا بالتغيير .

تأملنا أن تسير الأمور إلى وضع أفضل مما كانت عليه ما قبل ٢٠٠٣ م في إدارة دفة الحكم من جميع النواحي وفي جميع مفاصله ، لكن للأسف فالذي حدث هو سيطرة أشخاص بدعم خارجي على مقاليد السلطة وأسسوا لهم أحزاب وميليشيات استباحوا بها حرمة وكرامة العراقيين وأعدوا دستورا فيه من الثغرات التي تخدم مصالحهم ، حيث شكلوا مؤسسات عن طريق المحاصصة المقيتة وقسموا المغانم فيما بينهم ، وأخطر من ذلك هو التخندق الطائفي الذي زرع الفرقة في جسد المجتمع العراقي ، وبدأت عمليات النهب والسلب عن طريق الميليشيات والوزراء والدرجات الخاصة والمدراء العامين لبناء ترساناتهم وأخذوا يتحكمون بمصير الشعب عن طريق ترهيب الناس بالقوة والتزوير والاعتقالات والاغتيالات وتكميم الأفواه فضلاً عن تهريب أموال الشعب إلى خارج الحدود .

إن الذي حدث في ٢٥ أكتوبر ٢٠١٩ انتفاضة سلمية عارمة إذ هب الشباب بعد سبات عميق لأجدادهم وآباءهم طيلة أكثر من نصف قرن، فكانت هذه الانتفاضة الميمونة ، انتفاضة التحرر من سيطرة سياسيي الصدفة وحيتان الفساد الذين أُبتلي بهم الشعب العراقي، كما أن القرار العراقي لم يعد قراراً مستقلاً حيث تدخلت بعض دول الجوار في الشؤون الداخلية للبلاد ، إذ تحكمت بمصادر القرار وكأن العراق مدينة تابعة من ولاياتهم ، نحن لسنا ضد علاقات الجوار المبنية على أسس سليمة وليس لنا عداء مع شعوب دول الجوار الأُخرى ولكن هناك حدود لهذه العلاقات مبنية على أساس الاحترام المتبادل واستقلالية كل بلد .

أعطت هذه الانتفاضة رسائل قوية وواضحة للقاصي والداني بأن الشعب العراقي شعب حي ومناضل، نعم قد تتخلل مسيرته كبوات ولكن عندما ينتفض يحطم كل القيود التي تعرقل مسيرته نحو التقدم والبناء ، إن هذه الانتفاضة لو كُتب لها النجاح واستطاع

العراق أن يفلت من قبضة التبعية بالتأكيد سيعيد للشعب هيبته وللعراق مكانته بين الدول ويطور اقتصاده ، وإذا فشلت الانتفاضة لا سامح الله فبالتأكيد سيذهب العراق إلى منزلق خطير وستقوم الميليشيات المسلحة بالتصفيات بالاغتيالات والاعتقالات وهي الأن قائمة بهذا الدور ، وستوفر للدول الكبرى شرعية الاحتلال مرة أخرى و وضع العراق تحت الوصاية الدولية ونحن للتو خرجنا من قيود وتبعات البند السابع بعد الدخول إلى الكويت .

إن المعطيات على الساحة وانعكاساتها على المحيط الخارجي تبعث الأمل في انتصار ثورة الشباب والتغيير نحو مستقبل زاهر ، وهذا ما نصبوا إليه بعد عقود من التدهور والحروب التي قدم العراق فيها كواكب من الشهداء بسبب السياسات الرعناء .

أطلت علينا بالأمس القريب الذكرى الحادية والسبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون أول ١٩٤٨ من قبل الأُمم المتحدة ، ولهذا اليوم الشعب العراقي ينزف دماء ويقدم الشهداء تلو الشهداء المنتفضين لممارسة حقوقهم الدستورية بالاعتصام والتظاهر السلمي من أجل التغيير إلى مستقبل أفضل ، وبهذه المناسبة العزيزة على قلوبنا ، نعزي أنفسنا وذوي الشهداء والإنسانية جمعاء وندعو لهم بالرحمة والذكر الطيب ، إذ قدموا أنفسهم قرابين من اجل الدفاع عن العراق، فحقاً فازوا بالشهادة وأصبحوا تيجان شامخة على رؤوسنا نفتخر بهم مازال هناك شعب ثائر مؤمن بالحرية والاستقلال من جميع أشكال التبعية.

إن إصرار الشباب على مواصلة الاعتصام في ساحات الاعتصام السلمية ما هو إلا دليل واضح على رفض للسياسات القائمة على أساس المحاصصة والفساد والمحسوبية والمنسوبية، كل هذه العناوين ساهمت في نخر جسد الدولة وأوصلت العراق إلى هذا المستوى المتدني في جميع مفاصلها ، إن التغيير الذي حصل كان امتداداً للتدهور في الاقتصاد الصناعي والزراعي حيث أصبح العراق سوقاً رائجة لتصريف البضائع المستوردة ، مع العلم يُعد من أغنى دول الشرق الأوسط بخيراته المتنوعة ، كما أن التبعية والولاء الأجنبي مزقت نسيج المجتمع العراقي وأصبحت السياسات العراقية مرهونة بتوجيهات دولية وإقليمة من خارج الحدود تتحكم بمصير العراق على جميع المستويات .

يحيا العراق أرضاً معطاء وشعباً أبياً ويحيا شهداء العراق وانتفاضة تشرين من اجل أن يرتفع العلم العراقي خفاقاً بين أعلام الدول ... والسلام عليكم .

١٣ كانون أول ٢٠١٩

* رئيس جمعية الرافدين لحقوق الإنسان في العراق

بيان المرصد السومري لحقوق الإنسان
في ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الـ٧١

أقـرت الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان في العـاشر مـن كانـون الأول ديسـمبر ١٩٤٨؛ وذلـك رداً عـلى الخـراب الـكارثي والانتهـاكات الواسـعة التـي نجمـت عـن الحـرب الكونيـة الثانيـة وتداعياتهـا وفي إطـار مـا اتخذتـه البشريـة في التفاعـل مـع كل تلـك التداعيـات القيميـة .

لقـد شـكل هـذا الإعـلان الحقوقـي نقطـة تاريخيـة فاصلـة في تثبيـت منظومـة قيميـة حقوقيـة بديلـة تـمّ نشرهـا بأكـثر مـن (٥٠٠) لغـة! وعُـدّت تلـك المنظومـة التـي تـم الإجـماع عليهـا قضيـة غـير قابلـة للتـصرف، بخاصـة في مجـال وقـف الانتهـاك والتمييـز عـلى أي أسـاس أو ذريعـة كانـت؛ سـواء كانـت العـرق أم اللـون أم الديـن أم الجنـس أم اللغـة أم الـرأي السـياسي أم المسـتوى الاجتماعـي مـما يعود لفـروق في الـثروة [في ظـل الاسـتقطاب الحـاد بـين الفقـر والغنـى بخلفيـة توزيـع غـير عـادل للـثروة] أو المولـد أو أي عامـل آخـر. إنَّ الإعـلان ينـص عـلى حفـظ الكرامـة والمسـاواة وعـلى كل مـا يؤنسـن وجودنـا بشـكل متكامـل تـام .

ولقـد كان الهـدف مـن إعـلان حقـوق الإنسـان بمعايـير عالميـة مشـتركة متفـق عليهـا؛ يكمـن في كفالـة تمتُّـع الأفـراد والجماعـات في مختلـف أماكـن وجودهـم بحيـاة حـرة كريمـة، بـروح المسـاواة والعـدل .

ولعـل العـالم يحتفـي بهـذا اليـوم بالقضايـا الحقوقيـة في ضـوء مراجعـات جديـة لمسـتوى تنفيـذ بنـود الإعـلان، في أرجـاء المعمـورة، حيـث يقـرأ مسـتوى التـزام الحكومـات وأيـة أطـراف معنيـة، بتلـك المعايـير العالميـة التـي تـم صبهـا بالإعـلان المخصـوص أو في تلـك الوثيقـة الحقوقيـة الأمميـة، بقصـد الدفـع باتجـاه تلبيـة ناجعـة لمـا تفرضـه مـن محـددات .

وفي ضـوء مجمـل ذلـك، فإننـا اليـوم إذ نقـرأ الصـورة الحقوقيـة في العـراق فسـنجابه حالا ماسـاوية شـديدة السـواد والطابـع الـكارثي! إذ أنّ الانتهـاكات بنيويـة خطـيرة ولا تقـف عنـد حـدود منطقـة خلافيـة في تفسـير مـادة مـن مـواد الإعـلان الحقوقـي العالمـي بـل تمـس جوهـره بالإشـارة إلى حـق الحيـاة نفسـه وهـو حـق مصـادر مسـلوب وكأننـا نحيـا في عـصر العبيـد حيـث حيـاة الإنسـان مصـادرة تُنهى، بوحشـية وبارتـكاب فظاعـات بـلا حـدود !!

ومنـذ الأول مـن أكتوبـر ٢٠١٩ حتـى يومنـا ذهـب ضحيـة المجموعـات (الإرهابيـة) المسـلحة في العـراق ، مئـات القتـلى وآلاف المعوقـين وآلاف أخـرى مـن المصابـين والجرحـى!! فضـلا عـن عـشرات مـن المختطفـات والمختطفـين ممـن يعانـون مـن أسـوأ أنـواع التعذيـب النفـسي والجسـدي حـد ممارسـة الاغتصـاب والتصفيـة الجسـدية بالاغتيـال ورمـي الجثـث في قارعـة الطرقـات ...!!

وحتـى التقـدم النسـبي في الميادين الاجتماعيـة والاقتصاديـة في البـلاد مـما تحقـق في السـبعينات والثمانينـات مـن القـرن الماضي تـم تفكيكـه وتدميـره بوقف الصناعـة وتبويـر الأرض وتخريـب الزراعـة وتعطيـل عجلـة الاقتصـاد مـا أوقـع المجتمـع بمختلـف الأزمـات والصراعـات .

لقـد أضـاف النظـام الطائفـي ظاهـرة غريبـة عـلى المجتمـع حيـث عمّـق التخندقـات الطائفيـة والتمترسـات القائمـة عـلى تغذيـة الكراهيـة والتمييـز العنصري وإثـارة أشـكال الصراعـات المختلقـة! فيـما تراجعـت أيـة فرصـة للخيـار الديموقراطي بخلفيـة سـيادة منطـق العنـف وسـلوكه العـدواني بالاسـتناد إلى كل تلـك التخندقـات وصراعاتهـا فضـلا عـن مـا أضفـاه التخلـف ومنطـق الخرافـة مـن فـرض قيـم ماضويـة بخاصـة تلـك التـي كبلـت المـرأة والشـبيبة بقيـود العبوديـة وبفلسـفة ذكوريـة مرضيـة بائسـة .

والكارثـة أن الحكومـة بـين ضعفهـا وبـين فلسـفة حكمهـا تسـترت عـلى جرائـم الميليشـيات؛ بخاصـة منهـا مجريـات مجابهـة شـبيبة الثـورة ومطالبهـا في الشـهرين المنصرمـين. مـا أوقـع أفـدح الخسـائر البشريـة والماديـة وسـط أبنـاء الشـعب المتظاهـر سـلميا في الميادين ..

ونحـن نشـير إلى رصـد الحركـة الحقوقيـة لمـا جابهتـه الفئـات الهشـة مـن النسـاء والفقـراء ومـن المكونـات المهمشـة بخلفيـة الانتـماء القومـي والديني لمـا يُسـمى مصـادرةً وظلـماً (الأقليـات) حيـث لم تكتـفِ السـلطات وجناحـا الميليشـيات الإرهابيـة مـن دواعـش ومواعـش بأشـكال الاسـتغلال الأوليـة أو البسـيطة العابـرة

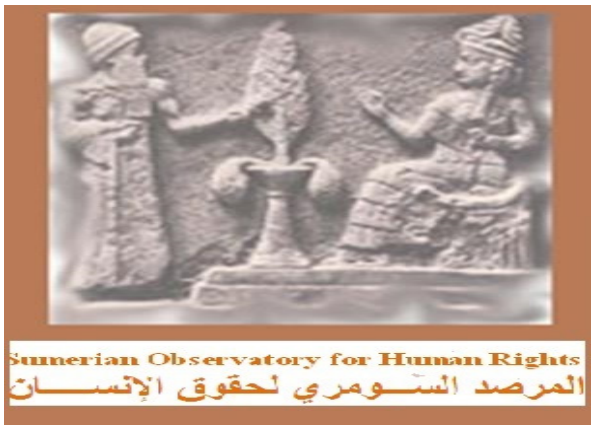

بـل فتحـت أسـواق النخاسـة والاتجـار بالبـشر سـواء الاتجـار بالأعضـاء ام الاتجـار الجنـسي وأيضـا فـرض أعـمال السـخرة وكل أشـكال الاسـتغلال ومنهـا اسـتغلال الطفولـة بأبشـع الممارسـات .

دع عنـك ظواهـر التدخـلات الخارجيـة ومـا تعنيـه مـن تأشـير قوائـم سـوداء للمواطنـات والمواطنـين مـا عرَّضهـم للتصفيـة الجسـدية عـلى مـدار حـوالي ١٧ سـنة مـن الحكـم الطائفـي المافيـوي الـذي فتـح أوسـع البوابـات للجريمـة التـي وقعـت بآثارهـا الثقيلـة عـلى عمـوم الفقـراء الذيـن تفاقمـت نسـبهم وتضاعفـت عـدة مـرات عـدا عـن اتسـاع رقعـة البطالـة والأزمـات العاصفـة الأخـرى وسـحق الطبقـة المتوسـطة وتكريـس الاسـتقطاب الـكارثي الفاحـش .

إننـا في المرصـد السـومري لحقـوق الإنسـان، ننحنـي إجـلالا للرعيـل الأول الـذي صـاغ الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان منـذ نحـوالي ٧١ عامـا، مثلـما نحيـي الحركـة الحقوقيـة العالميـة والوطنيـة مناشـدين قواهـا الحيـة والضمـير الإنسـاني لتعزيـز التضامـن بخاصـة اليـوم لوقـف الجريمـة المرتكبـة بحـق الشـعب العراقـي وثورتـه وهـي تتسـم بمـا شـخصه القانـون الجنـائي الـدولي بكونهـا : جرائـم ضـد الإنسـانية ومعهـا جرائـم حـرب وجرائـم إبـادة بمـا يقتـضي تقديـم المجرمـين للمحاكـم الجنائيـة الدوليـة بقـرار مـن مجلـس الأمـن، لأن الاجهـزة الحكوميـة وأجنحتهـا الحزبيـة المسـلحة تنفـرد بالصـدور العاريـة للمواطنـين وتوجـه إليهـم الرصـاص الحـي ومختلـف الأسـلحة بصـورة قاتلـة وعـن عمـد ومـن مسـافات قريبـة تتعمـد القتـل إلى جانـب حمـلات الاغتيـال اليوميـة والاختطـاف والإصرار عـلى مواصلـة ظاهـرة السـجون السريـة والتغييـب القـسري وغيرهـا مـن جرائـم !

إننـا نثـق بالحركـة الحقوقيـة العالميـة ودورهـا في تفعيـل العمـل بالإعـلان العالمـي وفي التضامـن الفعـلي المؤثـر والحاسـم مـع الشـعب العراقـي ومطالبـه في اسـترجاع وطـن منهـوب منـه وليـس مجـرد مصـادرة حـق خـاص أو عابـر لا قيمـة لـه! بـل اسـتلاب الحقـوق والحريـات باسـترقاق واسـتعباد مفضـوح كونـه منهجيـة ثابتـة للنظـام ..

إن الحسـم وتفعيـل التضامـن يـأتي مـن قـرار أممـي مناسـب يسـتجيب لمطلـب الثـورة الشـعبية وتحديـدا مطلبهـا الرئيـس في تغيـير النظـام واسـتعادة الوطـن والدولـة، لإشـادة منظومـة قيميـة بديلـة تحقـق النظـام الديموقراطـي ، نظـام العدالـة الاجتماعيـة .

ولأنّ الوضـع العراقـي ومصـادرة الحقـوق مركبـة معقـدة بمحمـول مـن ١٦ سـنة، فـإن المطلـوب يتجسـد بالمسـاعدة عـلى بنـاء منظومـة قضائيـة قـادرة عـلى مطـاردة عنـاصر الفسـاد وتفكيـك منهجـه مـع ملاحقـة أيـة قـوة مسـلحة خـارج السـلطة بعـد حلهـا وتفكيـك وجودهـا نهائيـاً .

كل التحيـة لتضحيـات الحركـة الحقوقيـة والانتصـار لـكل مبـادئ الإعـلان العالمـي لحقـوق الإنسـان .. النـصر للشـعوب في تلبيـة فـرض قيـم السـلام والتقـدم والتنميـة والعدالـة الاجتماعيـة وتحيـة للثـورة العراقيـة المعنيـة بالأسـاس باسـتعادة الوطـن وحـق الحيـاة الحـرة الكريمـة فيـه .

المرصد السومري لحقوق الإنسان هولندا

العاشر من ديسمبر كانون أول ٢٠١٩

(لا للعنف ضد المرأة .. نعم لحقوقها المشروعة)

حميد مراد

في البدء لا بد ان احيي المرأة العراقية على نضالها الدؤوب من اجل الحرية ..

سوف اتحدث في هذه المحاضرة بأكثر من محور عن القوانين والاعراف الدولية والدستور وقانون العقوبات العراقي وعن تاريخ وكفاح ونضال المرأة من اجل نيل حقوقها وانسانيتها، لكونها هي نصف المجتمع، ولها دور كبير في كافة مجالات الحياة، وميادين العمل المختلفة .

- يشكل العنف ضد المرأة انتهاكا صارخا لحقوق الانسان .. ويعتبر واقعا مريراً لتطلعاتها ودورها في بناء الاسرة والوطن .

رغم القواعد القانونية الدولية والمواثيق التي تكفل حرية المرأة ومحاولا تمكينها .. الا انها لا زالت تتعرض الى اعتداء وانتهاك مستمرة مثل التحرش او الابتزاز او الاستغلال او التمييز ان كان في العمل - او موضوع الشهادة في المحكمة الا اثنين - وموضوع الورث تأخذ حصة والرجل ٢ الخ .

لكن واقع المرأة في العراق والشرق الاوسط واقع مؤلم .. وموضوع العقلية الذكورية مشكلة جوهرية واحدى اهم اسباب عدم اتاحة الفرصة الحقيقة لها للتقدم .

منذ عام ١٩٨١ طالب المهتمين بحقوق المرأة بان يكون تاريخ ٢٥ تشرين الثاني يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة.. وجاء الاختيار على إثر الاغتيال الوحشي عام ١٩٦٠ لثلاث ناشطات سياسيات من جمهورية الدومينيكان (باتريسيا - ماريا - وأنطونيا)، وذلك بناء على أوامر من الحاكم الدومينيكي رافاييل ترخيو .

واثمرت هذه المطالبات بان تقر الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر في عام ١٩٩٩ اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتنظيم فعاليات بهذا اليوم المخصص للتعريف ومناهضة العنف .

- الحقوق التي يجب ان تتمتع بها المرأة :

- الحق في الحياة - حرية السكن - حرية التعبير - حرية الدين - الحق في الزواج - التعليم - الصحة - الامومة - العمل - حق على الحصول على الغذاء والامن والسلامة - حق الحصول على الجنسية - حق السفر - حق الحصول على رخصة السياقة - الانتماء الى الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني - وحرية التجمع والحقوق الانتخابية وحقوق إجراءات التقاضي امام المحاكمة.

- المواثيق والعهود والاتفاقيات واللوائح الدولية التي تضمن حقوق المرأة :

١- الاتفاقية الدولية لقمع الاتجار بالنساء والأطفال لعام ١٩٢١ .

٢- اتفاقية جنسية المرأة المتزوجة لعام ١٩٣٣ التي تنص على حق المرأة المتزوجة في أن تحتفظ أو تتخلى عن جنسيتها الوطنية .

٣- ميثاق الامم المتحدة يتألف من (١٩) فصل والصادر بتاريخ ٢٦/حزيران/١٩٤٥ .. في المادة الاولى التي تنص على « لتحقيق التعاون الدولي .. يجب تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك يؤكد على عدم التمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين « الرجال والنساء وان تكون الحقوق متساوية » .

٤- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة ١٩٤٨ من بين الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان والتي تم تبنيها من قبل الأمم المتحدة .. والمادة (٢) تنص على :

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان ، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي ، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي .. دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

٥- عام ١٩٥١ اعتمد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية : (اتفاقية المساواة في الأجور بين العمال والعاملات) .

٦- اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة هي اتفاقية دولية أقرّتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣١ مارس ١٩٥٣ .. وتهدف الاتفاقية إلى تقنين المعايير الدولية الأساسية للحقوق السياسية للمرأة.

٧- الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم ١٩٦٠.

١٠- والعهدين الدوليين لعام ١٩٦٦ الاول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية و العراق وقع في ١٨/شباط/١٩٦٩ .. الى جانب (١٦٨) دولة وقعت لغاية الان علية .. يلزم أطرافها على احترام الحقوق .. والثاني هو العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦ / كانون الاول / ١٩٦٦ .. والعراق وقع على العهد في ١٨/شباط/١٩٦٩ .. بعدها صادق في ١٩٧١/١/٢٥ و وقع على هذا العهد لغاية الان (١٦٤) دولة و في عام ١٩٧٦ سمية الاعلان العالمي والعهدين الدوليين باللائحة الحقوق الدولية .. اهما ما تنص عليها هذه اللائحة هي عدم التمييز والمساواة وتكافؤ الفرص وتمكين المرأة في كافة المجالات.

١١- إعلان القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ١٩٦٧ .

١٢- إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ١٨/كانون الاول/١٩٧٩.. وتوصف بأنها وثيقة حقوق دولية للنساء .. ودخلت حيز التنفيذ في ٣ سبتمبر ١٩٨١، او تسمى باتفاقية سيداو .. لغاية الان تم التوقيع عليها من قبل (١٨٦) منهم

(١٨) دولة عربية .. و (٨) دول لم توقيع عليها لغاية الان وهم (امريكا وايران والسودان إيران والصومال وتونغا) و العراق وقع على هذه الاتفاقية عام ١٩٨٦وتتالف من ٣٠ مادة .. الهدف من هذه الاتفاقية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والحريات .. والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة .. عدم استغلالها .. المساواة في العمل .. المساواة امام القانون .. وعلى الدول الموقعة على هذه الاتفاقية تجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها الوطنية ، واقرار حمايتها قانونياً .

١٣- الإعلان العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة ١٩٩٣ .

١٤- وفي عام ٢٠٠٠ صدر قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ الخاص بحماية المرأة وان تكون عنصر فاعل في السلام والأمن .. واكد على :

* مراعاة خصوصية المرأة وإشراكها في عمليات الحفاظ على الأمن وبناء السلام وخصوصا في المناطق المتضررة من النزاع .

* توعية قوات حفظ السلام والشرطة والسلطة القضائية بخصوصية المرأة .

* تأمين الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في النزاعات .

* دعم دور المرأة في مجالات المراقبين العسكريين والشرطة المدنية والإنسانية ومراقبي حقوق الإنسان .

١٥- بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال لسنة ٢٠٠٠: يعمل من أجل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية .. ومكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو .. وصادقت عليه (١١٧) دولة .

- عام ١٩٧٥ عقد مؤتمر دولي لبحث شؤون المرأة في المكسيك .. ومؤتمر ثاني في كوبنهاغن في عام ١٩٨٠ .. ثم انعقد مؤتمر ثالث اخر في عام ١٩٨٥ في مدينة نيروبي .. وعام ١٩٩٥ عقد مؤتمر رابع في بكين / الصين .. لاتخاذ التدابير حول لضمان ملكية المرأة على ممتلكاتها وسيطرتها عليه ، فضلا عن إدخال تحسينات في مجال حقوق المرأة فيما يتعلق بالميراث وحضانة الأطفال وفقدان الجنسية .

- وتوجت الجهود العالمية في عام ١٩٧٥ : ومن خلال السنة الدولية للمرأة، عمدت

←

الأمم المتحدة إلى الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ٨ آذار من كل عام .

وهو ذلك التاريخ الذ تم غلق ابواب مصنع النسيج (صناعة الملابس) في ولاية نيويورك في امريكا المصانع وحرق المصنع وكان هذا في ٨ / آذار / ١٩٠٨، بسبب اضراب النساء داخل المصنع للمطالبة بتحسين اجورهن .. مما ادى الى وفاة (١٢٩) عاملة فاصبح هذا اليوم هو رمز وذكرى لظلم المرأة ومعاناتها على مر العصور .. من هذا التاريخ انطلقت المرأة في نضالها من اجل الحرية .

- على الصعيد الوطني العراقي :

ان نضال المرأة في العراق والعالم ومطالبتها المستمرة بتحريرها من القيود الاجتماعية البائدة التي كانت تحد من حريتها وكرامتها الانسانية.

واهم ما تعاني منه المرأة اليوم هو :

- هناك شتى انواع الحرمان والتمييز الجنسي والعنف المجتمعي والاسري وتبعيتها الى الرجل، فضلا لتعرضها الى التهميش والشك والقتل .

- الى جانب ظواهر الظلم متواجدة وبنسب كبيرة منها الزيجات المؤقتة كزواج المتعة والمسيار والزواج المبكر « وزواج الكصة بكصة « وزواج القاصرات، والزواج بالإكراه ، والاخطر من كل ذلك هو قيام بعض مدن الجنوب بتقديم النساء كفصل عشاري .

- وتغيرت أوضاع المرأة بشكل سيئ بعد دخول تنظيم داعش الارهابي على مناطق العراقية ، حيث تعرضت الى انتهاكات جسيمة من قتل وخطف واغتصاب وتعذيب والى جانب عمليات البيع والشراء في أسواق النخاسة داخل العراق وخارجه، واستخدامهن كدروع بشرية في المناطق التي يسيطر عليها .

- وفي العراق هناك مشكلة كبيرة في صفوف المطلقات والارامل تجاوزت المليونين .. وهم بحاجة الى الرعاية .

- وتناضل المرأة في العراق من اجل تفعيل دورها الثقافي والقانوني من خلال المنظمات والحركات النسوية التي تسعى الى مناهضة العنف وايقاف كافة الانتهاكات التي تتعرض لها .. وتبقى المسؤولية الاكبر على السلطات الحكومية للقيام بإجراءات خاصة لتحسين أوضاع المرأة في العراق من خلال التشريعات الجيدة وتفعيل دور المؤسسات العاملة في مجال المرأة، وايلاء أهمية خاصة للقنوات الاعلامية من خلال برامجها التوعوية .. وكذلك تحسين الظروف المعيشية للنساء الارامل والمطلقات من خلال تقديم الرواتب الشهرية وتقديم المساعدات ومساعدتهم في ايجاد الوظائف ، وعلى السلطات الحكومية النهوض بواقع المرأة وتوسيع فرص مشاركتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

المادة ١٤ من الدستور لسنة ٢٠٠٥

العراقيون متساوون امام القانون دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الاصل او اللون او الدين او المذهب او المعتقد .

ضمانات الدستور العراقي للمساواة أمام القانون .

- المادة (٢٠) : للمواطنين رجالاً ونساءً، حق المشاركة في الشؤون العامة ، والتمتع بالحقوق السياسية، بما فيها حق التصويت والانتخاب والترشيح .

- المادة ٢٩ من الدستور لسنة ٢٠٠٥ :

رابعاً : تمنع كافة اشكال العنف والتعسف في الاسرة والمدرسة والمجتمع .

- المادة (٣٠) : أولاً : ـ تكفل الدولة للفرد وللأسرة ـ وبخاصة الطفل والمرأة ـ الضمان الاجتماعي والصحي، والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة، تؤمن لهم الدخل المناسب، والسكن الملائم .

- قانون العقوبات العراقي المرقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ :

قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ :

المواد التي تفرق بين الانثى والذكر :

- الاغتصاب والاعتداء الجنسي :

اعتبر قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ الاغتصاب جرما خاصا لا يمكن اتخاذ أي إجراء من قبل الدولة من دون موافقة المشتكية او ولي أمرها الشرعي .

(المادة ٣٨٥ مجامعة القاصر أقصى عقوبة ١٠ سنوات) .

(المادة ٣٩٣ الاغتصاب اقصى عقوبة ١٥ سنة) .

(المادة ٣٩٤ مواقعة القاصر بين ١٥ و ١٨ سنة أقصى عقوبة ١٠ سنوات) .

(المادة ٣٩٦ الفقرة١ ، الاعتداء الجنسي على بالغ ، اقصى عقوبة ٧ سنوات) .

(المادة ٣٩٦ الفقرة ٢، الاعتداء الجنسي على قاصر، اقصى عقوبة ١٠ سنوات) .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٧٨، عقوبة الإعدام في بعض حالات زنا المحارم، اما الان فالعقوبة هي السجن مدى الحياة.

المادة ٣٩٨ من قانون العقوبات العراقي، يعفي المدعي عليه في قضايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي إن تزوج الضحية، في كافة مراحل الدعوى ،التحقيق أو حتى بعد صدور الحكم ويعاقب اذا طلقها دون عذر قانوني .

- وفي العراق توجد جريمة تسمى (جريمة الشرف) وفي المادة (٤٠٩) من قانون العقوبات المرقم (١١١) لعام ١٩٦٩ تنص على تخفّيض العقوبة على الرجال الذين يقتلون النساء ان كانت زوجته او شقيقته من أجل « دوافع تتعلق بالشرف » حيث لا تتجاوز الثلاثة سنوات .

- لذا يتطلب وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الأعمال لكونها أحد طرق الهروب من المسائلة القانونية للاغتصاب و الاعتداء الجنسي والقتل من خلال القوانين والتشريعات .

- والمادة (٣١٥) من اغوى انثى اتمت الثامنة عشرة من العمر بوعد الزواج فواقعها ثم رفض بعد ذلك الزواج بها يعاقب بالحبس .

- قبل (٨٠) عام كان هناك رائدات في النهضة النسوية في العراق وتركن بصمات واضحة على حركة النسوية في البلاد :

- منهم (نزيهة جودت الدليمي - امينة الرحال / اول سيدة عراقية تحصل على اجازة السياقة عام ١٩٣٦ .. وكانت تدريسية واديبة .. بدءًا من يونيو ٢٠١٨ سيكون من حق النساء السعوديات القيادة - جوزفين حداد / اول امرأة عراقية تقود طائرة عام ١٩٤٩ - وفي مجال القضاء برزت اسماء مثل: صبيحة الشيخ و زكية اسماعيل حقي عام .

وفي مجال الصحافة والاعلام برزت اسماء مثل :

- الصحفية بولينا حسون اصدرت اول مجلة نسائية في العراق هي مجلة (ليلى) في عام ١٩٢٣ .

- الصحفية درة عبد الوهاب يوسف : أصدرت سنة ١٩٤٨ مجلة ببغداد نصف شهرية باسم (بنت الرشيد) - آسيا توفيق وهبي / ناشطة مدنية وترأست تحرير مجلة (الاتحاد النسائي) منذ سنة ١٩٤٩ .

الختام : المرأة بحاجة الى :

١- دعم في مجال الصحة والتعليم والسكن .

٢- القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي .

٣- سن قوانين فاعلة للحد من الانتهاكات التي تتعرض المرأة .. وتأمين الحماية للازمة لها.

٤- التوعية من خلال وسائل الاعلام ، ومنظمات المجتمع المدني على اهمية دور المرأة المهم في الاسرة والمجتمع .

٥- ايجاد فرص العمل لها وتحريرها من المشكلة الاقتصادية .

٦- المشاركة في صنع القرارات الوطنية .. وتعزيز دورها في المؤسسات المجتمعية .

٧- مجلس حقوق الانسان في دورته الماضية في شهر ايلول حمل الوفد العراقي (٣٢٩) توصية من قبل ١١٣ دولة .. منها ما يخص مجال تمكين المرأة .

ادعو الجهات السياسية في الدولة القيام بإصلاحات قانونية .. والدفاع بصدق عن حقوق المرأة وافساح المجال لها بالمشاركة في صنع القرار .. على الرجال الاعتراف بجهود المرأة، وكونها شريكة في التغيير والتقدّم وبناء الاسرة والبلد .. وتحية لنضالها من اجل الحرية .. وتحية احترام وتقدير لمربّية الأجيال وام الشهداء .

* محاضرة السيد حميد مراد بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة في المركز الاكاديمي بمدينة عنكاوا بدعوة من اتحاد النساء الاشوري .

العراقيون وهاجس العدالة

د. قيس العزاوي

انتظمت المجتمعات البشرية وقامت الدول في ارجاء المعمورة كافة على دعامتين هما القانون والقوة .. القانون كشرائع تضمن تعايش مختلف أطياف الاجتماع البشري وفقاً لمعايير تشريعية محددة ، والقوة الهادفة الى فرض احترام قانون التعايش الاجتماعي وكفالة استمراره .. هكذا قامت الدولة باعتبارها الناظم المشترك لعمل القوى المتآلفة في السلطة، ولأنها في نهاية المطاف القوة التي تمثل حصيلة اختيارات الجماعة الوطنية التي تحتكر لوحدها السلاح وادوات القمع فضلاً عن وسائل الثواب و العقاب .

لقد تفاوتت انظمة الدول في مختلف انحاء العالم ما بين فرض قانون القوة، وما بين بسط عدالة قوة القانون على الجميع ، وقد لوحظ انه عندما تفقد الدولة قوتها لفرض قوة القانون تسود ارادة القوة الغاشمة التي تنشر الخوف والقمع والنفاق الذي ينتج بدوره الفساد وينشره في كل صوب، وقد مرت على العراقيين، بدرجات متفاوتة، في العهود الملكية و الجمهورية مراحل سادت خلالها، الى حد ما، قوة القانون كما ساد في مراحل اخرى قانون القوة، على الرغم من أن المادة الثانية في فقرتها الرابعة من ميثاق الأمم المتحدة تمنع استخدام القوة أو التهديد باستخدامها .

لقد عرف عراقنا الحبيب منذ تألق فجر حضارته قوانين وشرائع اعتبرت من اقدم النصوص القانونية في العالم، فقد سن العراقيون القدامى عدداً كبيراً من القوانين على مر الزمان ومن بينها : قانون الملك السومري أور ـ نمو الصادر في مدينة (نفرّ) بمحافظة القادسية عام (٢٠٥٠ ق. م) ، ثم قانون لبت عشتار الذي سبق قوانين حمورابي بقرنين من الزمان ، ثم قانون مملكة آشنونا الذي سبق هو الاخر قانون حمورابي بنصف قرن وضعه الملك بلالاما عام ١٩٩٢ ق.م، وبعد ذلك جاء الملك حمورابي سادس ملوك بابل (حكم من سنة ١٧٩٢ ق.م إلى سنة ١٧٥٠ ق.م) فاصدر قانونه الذي حمل اسمه حمورابي المكون من (٢٨٢ مادة) واعتبره فقهاء القانون المعاصرون اول مدونة وضعية للقانون الجنائي، واول وثيقة قانونية مهمة، عرف فيما بعد بلوائح حقوق الانسان والحريات الاساسية .

كتب الملك حمورابي على مسلته كل مواد قانونه، وفيه يعلم الناس أجمعين ان الاله (مردوخ) امره بكتابة القانون الذي يهدف الى ارشاد الناس كافة لكي لا يضلوا الطريق ولا يظلموا أحد . ومن اجل ذلك كتب يحدد اهداف قانونه بقوله : لادارة البلاد وضعتُ القانون ودستور العدالة ..

بلسان البلاد، لتحقيق خير البشر : ولكي لا يضطهد القوي الضعيف، ولكي ترعى العدالة اليتيم والأرملة .. لأحكم البلاد بالعدالة»، وكما نرى فإن هاجس العدالة ورد المظالم وتنظيم شؤون الحياة بأسرها وقتذاك كانت اهدافا مركزية لهذا القانون .

في بلاد ما بين النهرين التي تمتد حضارتها لاكثر من سبعة آلاف سنة قبل الميلاد ، البلاد التي اكتشفت فيها أول كتابة عرفتها البشرية وهي الكتابة المسمارية .

وصاغ رجالها ومفكروها اعرق الملاحم البشرية (ملحمة جلجامش) بحثاً عن سر الخلود، في هذه البلاد المحتدمة أطرافها والتي حرر الفقهاء فيها اقدم الشرائع والقوانين التي تضمنت العديد من الوثائق التي تتحدث عن المساواة وضمانات العيش الكريم لجميع السكان قبل ان تطرح الحضارات الكونية اللاحقة المبادئ التي اعتمدتها المجموعة الدولية لحقوق الانسان، في عراقنا اليوم يقف احفاد حمورابي حيارى امام خياراتهم السياسية وأولويات مهماتهم الاصلاحية .

ففي قديم الزمان انطلق حاكم لكش (اي الشطرة قرب الناصرية) المصلح السومري الكبير أوركاجينا (القرن ٢٤ ق.م) انطلق لكي يقدم لنا أكثر ابداعات العراقيين القانونية في ميدان احقاق الحقوق من خلال محاولة تثبيت أسس العدالة في حياة وفكر السومريين للحفاظ على كرامة الانسان وضمان حريته .

لقد تمثلت فكرة اوركاجينا عن العدالة المنشودة في هذه القوانين بمحاولتها تضييق الفجوة ما بين الاثرياء والفقراء وتأمين الحياة الكريمة لمحدودي الدخل وتوفير البنية القانونية التي تساعد على إزالة

كل اشكال الاستغلال والظلم الذي يمارسه الاثرياء ورجال الدين (رجال المعبد) على الفقراء والمعدمين .

تلك هي فلسفات صاغها حكماء الفكر السومري في عصور فتوتهم الحضارية، صاغوها بوثائق وشرائع وقوانين خلدتهم أبد الدهر .. حتى اننا نفخر اليوم بكوننا ورثة هذا الفكر وتلك الحضارة ، منها نستمد العزم وبها نتجاوز المحن .

وما نعيشه اليوم من توترات واحتدامات ان هي الا امتحان جديد لاختبار قوة أصالتنا وجدارتنا لمواصلة مسيرتنا بكل ما تتيحه قدراتنا الحضارية من قوة لفرض قانون تعايشنا المبدع وتنوع ثقافتنا الوطنية .

صحيح أن الاحتلال بكل صيغه واشكاله وادواته ورجاله ، شرقياً كان أم غربياً، عبث في شؤون وطننا وانتقص من سيادتنا، وأساء الى تراثنا وسرق أثارنا، وأدمى شعبنا وشوه حاضرنا وحرمنا من نعمة التمتع بذخائرنا الحضارية، وبفعل ما اشاعه هو وبعض دول الجوار من فتن ودسائس وفرقة وفساد في كل اركان عراقنا وعلى مختلف الطبقات الاجتماعية، بفعل ذاك صادر وسرق نعمات ثرواتنا ، واستثمرها لتمزيق وحدتنا الوطنية .

صحيح كل ما سبق ذكره ولكن الاكثر صحة أيضاً إننا في هذه المسيرة السياسية الدامية التي خاضها شعبنا بشجاعة وإباء لم نستسلم لليأس، فقد وجدنا ان الاحتلال الذي جرح كرامتنا الوطنية برجاله الفاسدين بعث فينا نعمة التآخي وجعلنا نضاعف امكانات التحدي وننشر الوعي بين فئات الشعب كافة متجاوزين حدود الطوائف والاديان والقوميات مؤمنين بقدرتنا على احداث التغييرمن اجل مستقبل ستبنيه الارادة الوطنية والمواطنية وسيتمثل في استيعاب الدروس الماضية .

دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية *

عمر جمعة عمران العبيدي

تستند عملية التحول الديمقراطي، على أساس إبراز أهمية دور المجتمع المدني في صيانة الحريات الأساسية للمجتمع، ففي الوقت الذي تنمو وتتبلور فيه التكوينات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة، فأنها تخلق معها تنظيمات مجتمعها المدني، التي تسعى بدورها إلى الفعل والتأثير في المحيط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي .

بالرغم من ان موضوع المجتمع المدني ما زال يثير العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع ككل، بقواه وتكويناته ومؤسساته وانماط ثقافته، كما يثير العديد من المشاكل على صعيد الدولة، بأجهزتها وقوانينها وسياساتها في مختلف المجالات، ذلك لان طبيعة حركة الدولة وحدودها، أمام المجتمع المدني ومؤسساته، تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد انماط العلاقة بين الدولة من ناحية والقوى والتنظيمات الاجتماعية من ناحية أخرى .

وهكذا نجد تعدداً في الآراء التي تعرضت لمفهوم المجتمع المدني ، وكذلك للمعطيات التي تنطوي تحت هذا المصطلح في إطار تداوله السياسي، إذ ما زال من الصعوبة بمكان إعطاء مفهوماً محدداً ودقيقاً، يكون قابلاً للاستخدام في كل زمان ومكان ليسهم في وضع التصورات النظرية لتبلور عناصر المجتمع المدني ونضجه .

وإذا كان ارتباط مفهوم المجتمع المدني بتاريخ نشأته من جهة، ومجال تطوره من جهة أخرى، فإن المجتمعات عموماً على مدى تاريخها الطويل كانت تمتلك خبراتها وموروثها الخاص فيما يتعلق بالمجتمع المدني أو الأهلي، بيد ان تطور المفهوم في سياق التطور التاريخي للحضارة الغربية، كان العامل المؤثر في تكوين بنية مفهوم المجتمع المدني ومؤسساته، ومن ثم أسلوب ونطاق الدور الذي يلعبه في تحقيقه لوظائفه في العملية الديمقراطية .

فالمجتمع المدني عند (غرامشي) هو وجود خاص خارج نطاق الدولة، بالرغم من كونه على علاقة جوهرية بالدولة، فهو يشكل مع الدولة ما يعرف (بالمنظومة السياسية في المجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية) ، فأن الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر أجهزتها ومؤسساتها المختلفة، وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والدولة هو كونه مسانداً لها، عندما يشكل مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة مؤسساته وتنظيماته وفئاته المختلفة في صنع القرار، أو قد يكون معارضاً لها عندما تستند الدولة وتبدو وكأن المجتمع هو الذي وجد من اجلها لا العكس .

أي إن التوصيف الدقيق للمجتمع المدني يمر عبر فصله عن المجتمع السياسي وتميزه منه، فإذا كان المجتمع السياسي يشتمل على كل المؤسسات والأجهزة والمنظمات المركزية والمحلية للدولة، أي بمعنى جميع المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها المكرسة لبسط سلطان الدولة، فأن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والحقوقية، التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من التفاعلات والعلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع التي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة المؤسسات التي تنشأ طواعية وتعمل باستقلال عن الدولة .

وبالرغم من ذلك ، فقد بان النظر إلى مدلول المجتمع المدني وتحديد إطاره العام ومفهومه يتمحور حول مجتمع متكامل في دولة عصرية أو في دولة هي في طريقها إلى ان تكون عصرية، تكون قادرة على التواصل بكفاءة مع الدول الأخرى، وتكون قادرة في الوقت ذاته على تلبية الاحتياجات العصرية لمواطنيها، بوصفهم أفراداً متمايزين ولهم دور وحضور وكرامة وحريات وحقوق، وعليهم واجبات ومسؤوليات كذلك تسهم في تحقيق المطالب المعاصرة بفعل تغيير الأداء الاجتماعي، في عالم يزخر بالتطورات والمتغيرات، لكي تصبح بنى ذلك المجتمع اكثر قدرة على توفير الحماية لذاتها ومصالحها من جهة أولى، وعلى مشاركة فعالة لإفرادها في صنع القرار لجميع مجالات الحياة من جهة ثانية .

وهكذا اخذ مفهوم المجتمع المدني منذ ثمانينات القرن الماضي حيزاً مهماً في مجال أدبيات السياسة، وذلك لارتباطه بالتحولات الديمقراطية المعاصرة، حتى بان ربط المجتمع المدني والديمقراطي بعلاقة وثيقة تتراوح بين ترسيخ إنحسار، فأذا ما ترسخت أسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني التي هي بمثابة الأرضية التي ترتكز عليها الصبغة الديمقراطية بقيمها ومؤسساتها وعلاقاتها .

وقد مر مفهوم المجتمع المدني بثلاث مراحل رئيسية هي : المرحلة الأولى : هي مرحلة الانفتاح على المجتمع المدني من قبل الأحزاب والقوى والنظم السياسية بهدف تجديد المفهوم في السياسة وإضفاء طابع شعبي عليها، التي بدأت تفقدها بعد بقرطتها وتقرطتها .

المرحلة الثانية : مرحلة التعامل مع المجتمع المدني بوصفه منظمات مستقلة، موازية للدولة وهي في الوقت عينه مشاركة في تحقيق الكثير من المهام التي تهم الدولة في التراجع عنها، وهذا المفهوم يتوافق مع انتشار مفهوم العولمة، والانتقال نحو مجتمع يحكم نفسه ويتحمل هو ذاته مسؤولية إدارة معظم شؤونه الاساسية، وقد استخدمت الدول الديمقراطية مفهوم المجتمع المدني في هذه الحالة، للتغطية عن عجزها المتزايد في الإيفاء بالوعود التي كانت قد قطعتها على نفسها، وتبرير الانسحاب من ميادين بقيت لفترة طويلة مرتبطة بها، لكنها أصبحت مكلفة في ضوء متطلبات المنافسة التجارية الكبيرة التي يبعثها الاندماج في سوق عالمية واحدة والتنافس على التخفيض الأقصى لتكاليف الإنتاج .

المرحلة الثالثة : هي مرحلة طفرة المجتمع المدني إلى قطب قائم بذاته ومركز لقيادة وسلطة اجتماعية، على مستوى التنظيم العالمي بشكل خاص ، في مواجهة القطب الذي تمثله الدولة ، الدول المتآلفة في إطار سياسات العولمة والنازعة إلى الخضوع بشكل اكبر في منطق عملها للحسابات التجارية والاقتصادية، وبذلك يتكون في موازاة تجمع الدول والقيادة الرسمية للعالم، تآلف المنظمات غير الحكومية والاجتماعية التي تتصدى لهذه الحسابات الاقتصادية ولتأكيد قيم العدالة والمساواة بين الكتل البشرية ، وفي هذه الحالة يطمح المجتمع المدني إلى ان يكون أداة نظرية لبلورة سياسة عالمية تستند إلى مجموعة من القيم والمعايير .

إذن للمجتمع المدني أدوار ووظائف متعددة تشمل جميع النواحي المتصلة بالحياة المجتمعية ، والتي يبرز أكثرها أهمية في هذا المجال هو الدور السياسي، ليس القصد إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة ، وانما ضبط التغيير المتواصل في بنية الدولة والمجتمع معاً، فالمجتمع المدني عندما يستند إلى مؤسسات وتنظيمات تمتلك وعياً قانونياً وثقافياً واجتماعياً مؤهلاً لهذه العملية، يكون قادراً على تحريك المجتمع وتنشيطه، بتأطير نمط العلاقة بين هذه التنظيمات والمؤسسات والأفراد .

* صوت الانسان العدد ١٠١

ماذا بعد استقالة عبد المهدي ؟

حميد الكفائي

أخيرا اضطر رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي إلى الاستقالة بعد اندلاع احتجاجات شعبية واسعة ضد حكومته في مدن العراق المختلفة دامت شهرين، قتل فيها المئات وجرح الآلاف برصاص أنصار السلطة وبأوامر واضحة وتخطيط مسبق، على ما يبدو، من القيادة السياسية العليا منذ اليوم الأول للاحتجاجات، على رغم نفي الإعلام الرسمي ذلك وادعائه بأن "جهةً ثالثة" هي المسؤولة عن قتل المتظاهرين !

لم يستجِب عبد المهدي لنداءات وصرخات الشعب العراقي ومئات المثقفين والكتاب والمحللين والأكاديميين ورجال الدين الذين طالبوه بالاستقالة منذ مطلع شهر أكتوبر الماضي، بعد سقوط المجموعة الأولى من الشهداء برصاص الحكومة وأتباعها ومليشياتها، بل التصق بالكرسي وكأنه حقه الذي ورثه عن الأجداد.

لم يستجب للمناشدات الدولية ونداءات منظمات حقوق الإنسان العالمية بإيقاف إطلاق الرصاص الحي على المحتجين، بل بقيت أجهزته تقتل الناس الأبرياء دون حرج ، وآخر مجزرة ارتكبتها قواته وقعت في الناصرية قبل بضعة أيام وراح ضحيتها العشرات، لكنه، وكما كان متوقعا، اضطر أخيرا إلى تقديم استقالته، بعد ساعات من مطالبة المرجع الشيعي علي السيستاني البرلمان بـ"إعادة النظر في خياراته"، والتي فهمها الجميع بأنها تعني إقالة الحكومة .

والغريب أنه قدم استقالته إلى البرلمان، وليس إلى رئيس الجمهورية كما جرت الأعراف المتبعة، فالرئيس هو الذي كلَّفَه بتشكيل الحكومة، ومن المنطقي أن تقدم الاستقالة له، كما إن النظام الداخلي لمجلس الوزراء ينص صراحة في (المادة ١٨) على أن يقدم رئيس مجلس الوزراء استقالته إلى رئيس الجمهورية. إنها مخالفة قانونية وأخلاقية مقصودة وازدراء غير مبرر لمنصب رئيس الجمهورية ربما لأن شاغله الحالي وقف (رسميا) مع المحتجين وعارض إطلاق الرصاص الحي عليهم. وقد وقع البرلمان في هذا الفخ فصوت بالإجماع موافقا على استقالة عبد المهدي بدلا من أن يرسلها إلى رئيس الجمهورية .

لقد استجاب عبد المهدي فورا لنداء المرجع الديني علي السيستاني لأنه يعلم مدى السلطة المعنوية التي يتمتع بها، دون أن يمتلك جيشا يخيف به الخصوم أو مالا يوزعه على الأتباع، فقوته مستمدة من موقعه الديني ومواقفه التي تنسجم مع المصلحة العامة وإرادة الناس، وهذا هو الموقف المتوقع من رجال الدين الحقيقيين. لم يكن السيد السيستاني راغبا في التدخل في الشأن السياسي، وهذا هو نهج المرجعية الشيعية في النجف منذ تأسيسها قبل ألف عام، فالسياسة سياسة والدين دين بالنسبة لها، وكما قال المفكر الإسلامي اللبناني الراحل هاني فحص "إنْ تدخلت السياسة في الدين فإنها تفسده بقدر تدخلها فيه، وإن تدخل الدين في السياسة فإنه يفسدها بقدر تدخله فيها".

لكن الأحزاب السياسية العراقية المتشدقة بالدين اضطرت المرجع الأعلى مرارا إلى التدخل بسبب فسادها المنهج وفشلها المتواصل في إدارة الدولة وعجزها عن تقديم الخدمات الضرورية للمجتمع، والأهم من كل ذلك، هو أنها تلهج بذكره وتدعي السير على نهجه. لقد تدخل السيد السيستاني بالسياسة لأن الأحزاب السياسية استمرت في ادعائها بأنها تتصرف وفق إرشاداته، بينما الحقيقة هي أنها بعيدة كل البعد عن الدين والورع والتقوى، بل وبعيدة حتى عن السياسة التي لا تفقه فيها شيئا. لقد رفض السيستاني منذ عام ٢٠١٠ على الأقل أن يستقبل أي سياسي عراقي في رسالة واضحة بأن على السياسيين وحدهم أن يتحملوا مسؤولية إدارة شؤون الدولة حسب ما تقتضيه المصلحة العامة وتقرره إرادة الشعب، فهذا هو شأن السياسيين، أما المرجع فسيتفرغ لمهامه الأخلاقية والدينية والمعنوية .

المطلوب عمله الآن، بعد أن قدم عبد المهدي استقالته، هو تكليف شخصية وطنية كفوءة غير منتمية لأي حزب سياسي بتشكيل حكومة انتقالية من الخبراء المشهود لهم بالخبرة والنزاهة والاستقلالية، تستمر لمدة لا تتجاوز إكمال فترة الحكومة المنصرفة، تقوم خلالها بتسيير شؤون البلاد وتعديل القوانين ورعاية قيام مؤسسات ديمقراطية حقيقية، بما في ذلك تأسيس أحزاب جديدة تقوم على أسس سياسية واقتصادية وطنية، وليست دينية أو عرقية أو مناطقية أو طائفية، ونقابات ومنظمات مجتمع مدني مستقلة وفاعلة .

ليس صحيحا أن تجرى الانتخابات خلال فترة قصيرة، فالاستعجال ليس في مصلحة الدولة وإن الذي قادنا إلى الوضع الحالي المزري هو الاستعجال في إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٥ قبل إقامة المؤسسات الديمقراطية المطلوبة واللازمة لإنجاح التجربة الديمقراطية، يجب أن تكون هناك وسائل إعلام مستقلة تنشر المعلومات بحرية وحيادية، وأحزاب سياسية ديمقراطية غير مرتبطة بالأحزاب الحالية التي قامت واستفحلت على الفساد والطائفية والمناطقية. الديمقراطية الحزبية تعني إجراء انتخابات دورية للقيادة ومناقشة البرامج السياسية والانتخابية وعقد مؤتمرات سنوية علنية للأعضاء يناقشون فيها الوضع العام وخططهم للمستقبل .

كما يجب أن تكون هناك منظمات مجتمع مدني تسند المجتمع وتملأ الفراغات التي تتركها مؤسسات الدولة، ونقابات مستقلة وديمقراطية كي تمثل العمال والموظفين وذوي المهن المختلفة. هذه المؤسسات هي جزء أساسي من المجتمع الحديث ولا يمكن أيَّ تجربة أن تنجح دونها. كما يجب أن يكون الاقتصاد الوطني مختلطا، لا رأسماليا خالصا، ولا اشتراكيا خالصا، وهذا يعني أن تكون هناك مؤسسات وطنية لرعاية المسنين والمرضى والعاطلين عن العمل والأطفال والأمهات، فالدولة العصرية ترعى كل محتاج حتى يتمكن من رعاية نفسه .

الحكومة الانتقالية المقبلة يجب أن تشرف على إصلاح النظام كليا وتعديل القوانين وإلغاء القوانين المجحفة والتمييزية كقانون السجناء السياسيين الذي يجيز تسلم راتبين من الدولة وقانون معارضي رفحاء الذي ميزهم عن باقي العراقيين، وسن قوانين جديدة مطلوبة وإرساء دعائم المؤسسات الديمقراطية كي تترسخ قبل إجراء الانتخابات كي تكون جاهزة، كما يجب إلغاء قانون المساءلة والعدالة الذي أسيء استخدامه وظل سيفا مسلطا على الناس الذين عملوا في أجهزة الدولة أيام النظام السابق أو انتموا لحزب البعث.

هؤلاء مواطنون عراقيون ويجب أن يتمتعوا بالحقوق المتاحة للآخرين دون أدنى انتقاص، الدولة الحديثة لا تستثني شريحة من مواطنيها مهما كان رأي الغالبية بها لأن الاستقرار والسلم الاجتماعي يتطلب العدالة والمساواة. التمييز يخلق حزازيات وأحقاد تصعب إزالتها لفترات طويلة مقبلة .

كما يجب أن تشكل هيئة قضائية للنظر في الجرائم التي ارتكبها المسؤولون السابقون أو نتجت عن إهمالهم أو تقصيرهم، تبدأ بالتحقيق في جرائم قتل متظاهري انتفاضة تشرين، ولا تنتهي بجريمة قتل ١٧٠٠ متدرب في معسكر (سبايكر) عام ٢٠١٤. هذه المسألة في غاية الأهمية لأنها تشعِر المواطنين جميعا بأن العدالة تأخذ مجراها وأن لا تمييز بين الناس، فمرتكب الجريمة يعاقب وإن كان وزيرا أو رئيسا للوزراء، وهذا من شأنه أن يدفع الناس لأن تحترم القانون وتثق بمؤسسات الدولة .

إن حاولت الأحزاب الحالية الممثلة في البرلمان التسويف والتأجيل والالتفاف على مطالب المتظاهرين وإطالة عمر هذه الحكومة المنبوذة، فمن شأن ذلك أن يشجع الناس على التصرف خارج الدستور والقانون، وهذا ليس في مصلحة أحد، خصوصا المسؤولين الحاليين لأنهم سيكونون هدفا للمتظاهرين الغاضبين، يجب أن تُحل كل المليشيات وتجرَّد من سلاحها، فلا يمكن إقامة دولة متماسكة بوجود مسلحين يتصرفون حسب أهوائهم ومزاجهم ومصالح قادتهم كما تفعل المليشيات المرتبطة بإيران حاليا. يجب التحقيق في اغتيال الناشطين والمثقفين واختطافهم والتجاوز عليهم، خصوصا النساء منهم. هذه أعمال شائنة ومن المعيب أن تمر دون تحقيق وعقاب .

العراق المقبل يجب أن يكون لكل العراقيين، بغض النظر عن القومية والدين والمذهب والمنطقة والتوجه السياسي، ليس في مصلحة أحد، حتى الطبقة السياسية الحالية، أن يعرقل الإصلاحات المطلوبة. لقد أدرك الشعب العراقي، خصوصا جيل الشباب الذي برهن للقاصي والداني أنه واع ووطني وغير مرتبط بأي جهة خارجية، حقائق الأمور، ولن تنطلي عليه أي لعبة مستقبلا، وقد آن الأوان أن يدرك السياسيون الحاليون هذه الحقيقة، أي محاولة للتسويف والالتفاف على مطالب الناس المشروعة سوف تقود إلى عنف، والعنف لن يسلم منه أحد. إن كانت الجماعات السياسية الحالية وميليشياتها المسلحة المدعومة من إيران، تتصور بأن لها اليد العليا حاليا، فعليها أن تعلم بأن حمل السلاح ليس حكرا عليها، وأن الشعب الغاضب قد يلجأ إلى حمل السلاح لمحاربتها وإن فعل فسوف ينتصر عليها دون أدنى شك، لذلك، يجب التحلي بالحكمة والاعتراف بأن الأمور قد تغيرت كليا وجذريا الآن، ففترة ما بعد انتفاضة تشرين ٢٠١٩ لا تشبه أي فترة سابقة .

حماية حقوق الإنسان

محمد صادق جراد

تعرّضت حقوق الإنسان في العراق الى انتهاكات خطيرة خلال العقود الماضية ولقد جاءت التجربة الديمقراطية الجديدة لتدعو الى ترسيخ مفاهيم حقوق الانسان في هذا البلد، واليوم تشهد التظاهرات العراقية المطالبة بالإصلاح انتهاكات سافرة لحقوق الانسان، إذ تحرّكت العديد من الاجندات المعادية للعراق والمتضررة من الاصلاح لاجهاض الحركة الاحتجاجية . مايجعلنا أمام تساؤلات عديدة أهمها. من هي الجهات التي تقوم بهذه الانتهاكات؟ وهل سيدفع المواطن العراقي ثمن غياب ثقافة حقوق الانسان؟ وهل فشلت التجربة الديمقراطية في ترسيخ هذه المفاهيم؟ قبل الاجابة عن التساؤلات علينا القول بأنّ انتهاكات حقوق الانسان لم تعد شأنا داخليا ولم تعد أي جهة او طرف قادرا على سحق الجموع خلف الأسوار او تحت الارض او تنفيذ جرائم خطف وتعذيب دون حساب ، فالمجتمع الدولي والرأي العام العالمي تشكّل عوامل ضغط على جميع من يقوم بارتكاب جرائم بحق الابرياء .

وفي الوقت الذي تتواصل فيه التظاهرات وينتظر فيه الشارع العراقي خطوات الإصلاح البطيئة التي تقودها الحكومة والبرلمان تشهد ساحات التظاهر حوادث غريبة تقودها أطراف مجهولة يسقط خلالها عشرات الشهداء في الساحات وتقع العديد من حوادث القتل والطعن والخطف والحرق والتي يدفع ثمنها المتظاهر البريء وأصحاب المحال التجارية المحترقة كما تتعرّض لها القوات الأمنية ايضا عبر انتهاكات مختلفة لحقوق الانسان يرتكبها البعض ممن يحاول الدخول على خط الأزمة بين المتظاهرين وبين القوات الامنية لتنفيذ مخططات خبيثة تهدد السلم الأهلي وتجر البلاد الى الفوضى والعنف .

ونحن هنا لسنا بصدد توجيه الاتهام لجهة او طرف او تبرئة طرف اخر بقدر ما نحرص على طرح الموضوع في محاولة لتجنب احداث العنف والقتل والسلب والنهب التي تشكل خطرا على الأمن والاستقرار في البلاد لاسيما العاصمة بغداد وعددا من المحافظات. ومن هنا تقع مسؤولية تاريخية على جميع الاطراف المعنية فالقوات الأمنية مطالبة بتوفير الحماية الكاملة للمتظاهرين وتوفير الأمن لمداخل ومخارج التظاهرات والتعامل بمهنية وفق معايير حقوق الانسان الدولية التي تدربت عليها .

ومن جانب آخر تقع على المتظاهرين مسؤولية التنظيم والتواجد في الاماكن المخصصة للتظاهر وعدم الانجرار وراء دعوات التصعيد والتوجه الى اماكن أخرى حيوية وبعيدة عن ساحات التظاهر والتعرض للخطر. والأهم من ذلك التمييز بين المتظاهر السلمي و المندسين والمخربين عن جموع المتظاهرين .

وعلى الرغم من المواقف المختلفة من التظاهرات إلّا أنّ الجميع يتفق على ضرورة توفير الحماية للمتظاهرين السلميين الذين يتعرضون لجرائم وانتهاكات خطيرة في مجال حقوق الإنسان والكشف عن الأطراف التي تنتهك حق الابرياء ومحاسبتها. وان نعمل جميعا على المحافظة على المكتسبات في مجال حقوق الانسان منذ ٢٠٠٣ وحتى الآن، فإنّ جميع الأطراف معنية بالدفاع عنها ونشر هذه الثقافة والكشف عن الجهات التي تريد أن تعيدنا الى زمن الانتهاكات والعنف .

أخطاء التأسيس

حسين علي الحمداني

عملية تأسيس الدولة أو إعادة بنائها في العراق ما بعد ٢٠٠٣ لم تخضع لأسس وطنية بقدر ما أنّها كانت خاضعة لمعايير غايتها الأولى التعامل مع العراق كمكونات غير مترابطة والبحث عمّا يجعلها تبدو متماسكة في إطار وشكل لم يألفه العراق من قبل وهذه الرؤية الخاطئة للعراق سواء من قبل أميركا التي اسقطت النظام القائم آنذاك وسعت لتأسيس نظام سياسي جديد قائم على مبدأ الديمقراطية والانتخابات الحرة من قبل الشعب أو من قبل من تمّ التعامل معهم كممثلين للشعب العراقي في مجلس الحكم والذين مثلوا بطريقة أو بأخرى مكونات الشعب سواء القومية منها أو المذهبية، ونتيجة هذا المجلس أوحى بشكل مباشر إلى طبيعة النظام السياسي المقبل للعراق والذي ظلت آلياته تتحكم في عملية تشكيل الحكومات فيما بعد .

لذا يمكننا القول إنّ عملية التأسيس الأولى التي تمثلت بتشكيل مجلس الحكم قد وضعت اللبنة الأولى لعملية الفشل المستمرة في إدارة الدولة، وتكريس حالة الفشل هذه تمثلت بشعور الجميع فيما بعد بالحاجة لدعم إقليمي مبني على أسس عرقية حينا ومذهبية حينا آخر مما سمح لتدخل هذه الدول بالشأن العراقي بشكل كبير جداً ، أدى في نهاية المطاف إلى استقواء البعض على البعض الآخر من خلال ما يُقدم له من دعم مالي وعسكري وسياسي من الأطراف الداعمة له .

لهذا بدت العملية السياسية مشوّهة بدرجة كبيرة جدا خصوصا في مخرجاتها التي لم تكن تحظى برضى الشعب العراقي الذي وجد نفسه في نهاية المطاف ضحية كبيرة جداً ، جراء محاولة الكثير من دول المنطقة لتجعل من العراق ساحة لتصفية حساباتها وبدماء الشعب العراقي وعلى حساب أمنه واستقراره ووحدة أراضيه التي تهددت أكثر من مرة .

لهذا وجدنا اليوم هنالك من ينادي بمشروع وطني حقيقي لإدارة الدولة، بل لإعادة تأسيسها بالشكل الصحيح وفق معايير تم تغييبها في السنوات الماضية ويحاول البعض تكريس آليات قديمة أثبتت فشلها ليس في بناء دولة المؤسسات فقط، بل في الحفاظ على وحدة العراق أرضا وشعبا .

لهذا فإنّ انتفاضة تشرين ٢٠١٩ ، ذات الطابع الوطني مكّنت من تعزيز الوعي الشعبي وعكست بصورة واضحة رغبة الشعب العراقي بالخروج من سيطرة الدول الأقليمية وسعت لتحرير القرار السياسي والاقتصادي العراقي من التبعية الخارجية، ومن جهة ثانية محاولة صناعة قرار سياسي عراقي وطني .

وهذا الأمر بحد ذاته يحتاج لنخب سياسية جديدة في فكرها وولائها يكون دائما لصالح الوطن والمواطن، ومن ثم يمكننا القول إنّ انتفاضة تشرين في العراق فرصة كبيرة جداً لظهور جيل سياسي عراقي يضع نصب عينيه أهداف الشباب العراقي في البناء والتنمية والخروج من نفق الفساد الذي كان أحد مخرجات عملية التأسيس الفاشلة القائمة على هدم الدولة لصالح الأحزاب وأحيانا كثيرة لصالح الأفراد .

واقع التعليم : معوقات قابلة للحل .. ولكن

د .اسماعيل محمود العيسى

يشكو التعليم في الدول العربية والعراق بشكل خاص من الفساد والتخلف ، الا في بعض الدول المستقرة بعض الشيء اقتصاديا وسياسياً ، فالمتفحص في شأن التعليم يجد كم هو البَوْن الشاسع بين التعليم في الدول العربية والتعليم في أمريكا وأوروبا وحتى في الدول الاسيوية ، ومن خلال مقالنا هذا نضع اهم نقاط لأسباب تخلف التعليم في الدول العربية ومنها :

١ - تدخل الحكومات في وضع السياسات التعليمية والتي تتوافق مع توجهات السلطة وفي الكثير من الأحايين ، وتسليم إدارات المؤسسات التعليمية لمن يوافقهم في" الرؤى "مما أدى بالنتيجة إلى فقدان بريق هذه المؤسسات التي تخرج منها سابقاً ثُلة نفخر ويفخر العالم بها .

٢ - ضعف الإنفاق على التعليم وخاصة" البحث العلمي "والذي يبدأ من المرحلة التأسيسية " الابتدائية "وحتى الدراسات العليا .

٣ - ضعف البنى التحتية للابنية المخصصة للمؤسسات التعليمية (رياض الأطفال والمدارس والجامعات) حيث تفتقر إلى أدنى مقومات نجاح الاداء التعليمي، والأكاديمي في الدول المتقدمة ومما أدى بالتالي إلى انهيار وضعف المعايير الكمية فيها ، (المكتبة ، القاعات الدراسية، المختبرات البحثية، مختبرات الحاسوب، المراكز" تقنيات التعليم والاختبارات والمقاييس (الورش الفنية، مكاتب الاداريين، ومكاتب اعضاء الهيئة التعليمية) .

٤ - فشل وزارت التربية والتعليم في ممارسة عملها ونشاطها الطبيعي في تقويمها للمؤسسات التعليمية ، ووضع معايير كمية ونوعية واضحة ومرنة متوافقة مع البيئة التعليمية لمؤسساتها التعليمية والاكاديمية ، والسبب في اعتقادي بذلك يعود إلى ممارسة تلك الوزارت التربوية والتعليمية دور " رجل الأمن "ونسيان دورها في تطوير عملية التعليم والتعلم ، حتى أصبحت تلك السلطة في إدارة شؤون مؤسساتها عالة على تلك المؤسسات و"طامرة "ان صح التعبير لكل إبداع .

٥ - عدم موائمة المناهج الحالية للتخصصات المختلفة؛ مع الفلسفة الحقيقية للتعليم وتحقيق رسالتها واهدافها وحاجات الطلبة والمجتمع .

٦ - غياب الدور الحقيقي لمجالس الأقسام واللجان العلمية ومجالس الكليات ، واغفال دورها الحقيقي في تصميم المناهج (البرامج التعليمية) ومراجعتها ، وإناطة إدارة تلك الأقسام والكليات وحتى الجامعات بأفراد لا يولوا اهتمام بتوافر الأجواء العلمية الملائمة والعلاقات الانسانية داخل تلك المؤسسات لانجاح العملية التعليمية، مما أدى بالتالي ضعف او انقطاع علاقة العمل الفاعلة والفعالة بين تلك الإدارات والهيئة التعليمية والأكاديمية .

٧ - تخلف أساليب التعلم في العراق بشكل خاص والاعتماد على الأساليب (الببغائية التلقين والحفظ) التي تقضِ على قدرات المتلقي " المتعلم "في الإبداع والابتكار .

٨ - ضعف الخطط التعليمية وعدم تحويلها إلى مشاريع تطبيقية .

٩ - غياب عملية التقويم الذاتي، والتي تُعد من أهم الإجراءات التي تضمن عملية مراجعة المؤسسة التعليمية وتقويمها لمؤسساتها ، و الاتجاه إلى الأساليب الاحتيالية في التقويم وذلك عبر المؤسسات التجارية وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، مما أدى إلى التفاخر بالحصول على موقع معين او الانضمام إلى تلك المؤسسات" المحتالة "والتي تسببت في ابقاء تلك المؤسسات تسير في طريق الانهيار والتخلف العلمي .

١٠ - عدم موائمة ساعات العمل الأسبوعية والعبء الإضافي لأعضاء الهيئة التعليمية والأكاديمية وعدم توازنها وموائمتها مع اعداد المتعلمين .

هذه هي أهم مواطن الضعف في مؤسسات التعليم في الدول العربية والعراق بشكل خاص ...

أهمية وخطورة المرحلة المقبلة

رائد الهاشمي

بعد استقالة الحكومة العراقية بفضل الضغط الجماهيري الصاخب للتظاهرات العارمة التي قام بها شبابنا الأبطال في ساحات العز والشرف والذين سطروا أروع الصور والدروس في الاصرار والسلمية والثبات على الحق امام كل وسائل القمع الوحشية التي تعرضوا لها والتي راح ضحيتها المئات من أبنائنا الشهداء الابطال الذين رسموا بدمائهم الطاهرة خارطة طريق جديدة لمستقبل العراق وستبقى تضحياتهم ودماؤهم دين في رقبة كل عراقي شريف للحفاظ على النصر الذي سيتحقق ان شاءالله قريباً وحماية المنجزات التي ستتحقق وخاصة في وحدة العراق الحبيب واستقلاليته وحمايته من التدخلات الخارجية .

الجميع بانتظار ماستتمخض عنه الأيام القادمة من أحداث وخاصة اختيار رئيس وزراء جديد للعراق وتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة, وفي اعتقادي بأن المرحلة القادمة هي أهم وأخطر المراحل في رسم مستقبل العراق لأنها ستكون حاسمة في تحديد كل المسارات والنتائج لثورة تشرين المباركة ، لذا فأنه يجب علينا التركيز على أهم فقرة وهي اختيار شخصية رئيس الوزراء الجديد بالشروط التي تم وضعها وتحديدها من قبل المتظاهرين وهي رغبة كل الوطنيين الشرفاء من الشعب العراقي وأهم هذه المحددات أن يكون بعيداً عن كل المسميات الحزبية والدينية وعدم تبوئه أي منصب منذ عام ٢٠٠٣ والصعوبة الكبيرة في تحقيق ذلك تكمن أمام تمسك الطبقة السياسية بمصالحهم ومنجزاتهم الشخصية والسياسية التي حققوها منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن وصعوبة تخليهم عن كل ماوصلوا اليه بسهولة وهنا سنرى معرقلات وسيناريوهات مؤسفة على الساحة ويجب أن نحسب حساباتها ونتوقعها بدقة .

أننا على يقين بأن شبابنا الغيارى سيصمدون أمام هذه الصعوبات والضغوطات وسيصمدون على الصفات التي وضعوها لشخصية رئيس الوزراء وسيساعدهم بذلك الالتفاف الجماهيري الواسع من حولهم والمساندة التي يلمسونها يومياً من الشعب وكذلك الموقف الدولي والأممي الضاغط الذي بدأت صورته تتضح يوماً بعد يوم فكلما زاد هذا الضغط الدولي وزاد التفاف الشعب حول المتظاهرين زاد الأمل باختيار الرجل المناسب للمرحلة القادمة واذا ماتحقق ذلك فأن المرحلة القادمة هي التي ستكون المرحلة الأهم في بناء الأساسات الصحيحة لدولة المواطنة الحقيقية التي توزع بها ثروات البلاد بشكل عادل على جميع المواطنين وينتهي بها الفساد والطائفية والمحاصصة البغيضة التي دمرت البلد وتنتهي بها كل التدخلات الخارجية التي أفقدت العراق سيادته ، وهذا لن يتحقق الا بتغيير الفقرات الملغومة في الدستور العراقي ووضع قانون برلماني عادل يضمن الاختيار العادل لممثلي الشعب وينهي السيطرة غير العادلة للكتل السياسية المتنفذة والتأكيد على نزاهة وحيادية واستقلالية مفوضية الانتخابات والتركيز على ضرورة ضمان رقابة دولية حقيقية لعملية الانتخابات, ومن المؤكد أن هذه الخطوات لن تكون سهلة أبداً وسيكون طريق تحقيقها محفوف بالمخاطر وسيحتاج الى صبر كبير وتكاتف قوي من كل الخيرين في البلد وستستمر التضحيات والدماء من شبابنا الأبطال ولكن أملنا كبير بأن تتحقق كل المطالب وسنتجاوز هذه المحنة وسنشهد مستقبلاً مشرقاً لعراقنا الحبيب وسيستعيد مكانته العزيزة التي يستحقها قريباً ان شاء الله .

حذاري من راكبي الأمواج

أمين يونس

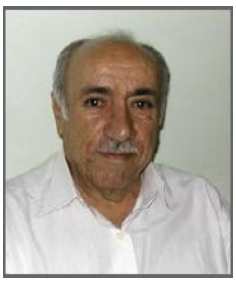

المنتفضين السلميين الشباب في ساحات بغداد والمحافظات ، لم يُدمروا أي منشأة حكومية أو خاصة ... المعتصمين لم يحرقوا قنصلية او سفارة، الثوار الشباب ، لم يعتدوا على قوى الأمن على الإطلاق ، ورغم التعتيم الإعلامي المتعمد من قِبَل السلطات ، على مُجريات مايحدث في ساحات الثورة والإعتصام ، فأن الشباب بوسائلهم البسيطة المُتاحة ، أوصلوا صورتهم المُشرقة إلى العالَم ، بِكُل ما تحمل هذه الصورة ، من وَعيٍ راقٍ وشعورٍ بالمسؤولية وإستعدادٍ للتضحية ونَفَسٍ طويل وصبرٍ جميلٍ ورَفضٍ لكل الطبقة السياسية المُنحَطة التي أوصَلَتْ البلد إلى الدَرَك الأسفل .

لم تتوانى السلطة الغاشمة والميليشيات المجرمة ، في إستخدام أكثر الوسائل خِسّةً في قمع ثورة الشباب وتشويه صورتهم ، فمارستْ قَتل وخطف وتعذيب للناشطات والناشطين ، وكذلك إفتعال الحرائق في بعض القنصليات والمنشآت الحكومية والإعتداء على قُوى الأمن ، ومحاولة إلصاق هذه الأفعال الخسيسة ، بالمنتفضين .

أن حروباً جَرَتْ بين دُولٍ ، لم يسقط فيها هذا العدد المُفجع من القتلى والجرحى ، فشهدائنا من الشباب تجاوز عددهم ال ٤٠٠ وجرحانا أكثر من ١٩٠٠٠ ! ، فحتى لو كانت الميليشيات أو كما وصفتْهم السلطة بالطرف الثالث ، هي المُنَفِذة لهذه الجرائم ، فأن الحكومة هي المسؤولة قانونياً عن ذلك .

المظاهرات التي بدأتْ في ٢٠١٩/١٠/١ كانتْ في بدايتها مطلبية ، لكنها خلال ثلاثة أسابيع ، تحولتْ تدريجياً إلى إنتفاضةٍ شبابية جماهيرية في الخامس والعشرين من نفس الشهر ، وإمتدتْ على نطاق واسع فشملت معظم محافظات الجنوب والوسط ، وسقط عددٌ كبير من القتلى والجرحى، فإرتقتْ هذه الحركة الجماهيرية إلى مشارف ثورة حقيقية وإعتصامٍ في ساحة التحرير في بغداد وساحات الناصرية والبصرة والنجف وغيرها ... وإرتَقَتْ معها الشعارات لتصل إلى درجة المطالبة بتغيير النظام برّمتهِ ، وتقديم قَتلة الثوار الى المحاكم ومحاسبة الفاسدين بأثرٍ رجعي .

لم تَكُف الأطراف التي كانتْ وما تزال ، جُزءاً من آلة السلطة الفاسدة، عن مُحاولة ركوب موجة ساحات الثورة ، ومن تجليات هذه المحاولة :

* رفع بعض الأفراد لأعلام سوداء أو مكتوباً عليها ياحسين أو ياعلي .. في إستجداءٍ ساذج لعواطف الشباب ! .

* إستماتة مقتدى الصدر في إدعاءه بأنهُ يمثل ساحات الثورة والإنتفاض، بينما الواقع يُظهِر بأن جزءاً مهماً من قاعدة التيار من الشباب الفقراء، كانوا ضمن موجات المتظاهرين والمعتصمين منذ الأيام الأولى [بعيداً عن توجيه أو تأثير السيد مقتدى نفسه] ، في حين ان المواقف العملية لمقتدى الصدر تفضح إنتهازيته وتحمله لقسطٍ من سلبيات ماجرى خلال السنين الماضية كلها .

* ظاهرة مواكب العشائر ، سلبية ، ولا تخدم ساحات الثورة والإنتفاض .

أعتقد بأن الشباب المنتفض الثائر في بغداد والمحافظات ، قد خطى خطوات حقيقية ، مُتجاوزاً العشائرية والطائفية ووصاية المرجعيات الدينية والتدخلات الأقليمية والدولية ... والشعار العبقري [نريد وطناً] كافٍ ، فالمواطنة فوق كل الإنتماءات الفرعية .

شبابنا الثائر قد نَضَجَ سريعاً ، ولم يَعُد بحاجة إلى رعاية مرجعية دينية أو أعراف عشائرية بالية أو وصاية دول جارة او سفارة أجنبية ولا حتى نصائح من أحزابٍ فاسدة دمرتْ العراق بعمالتها .

بغداد بين التظاهر والتظاهر المضاد

كفاح محمود

منذ اندلاع الحملة الاحتجاجية الإصلاحية في العراق أوائل أكتوبرالماضي، والأحزاب السياسية الحاكمة وخاصة الدينية وبقايا القوى الشمولية ومخلفات التنظيمات الإرهابية، تبتكر أنواعا من وسائل الاختراق أو ركوب الموجة لتغييرها من الداخل أو احتوائها، وحينما فشلت في معظمها نزل القناص ليزرع الرعب والموت كي يتوقف الآخرين ، لكن الأمور لم تكتمل كما اشتهتها قيادات تلك الأحزاب أومسؤولي دوائر أمنها، فاستمرت وتيرة التظاهر والاحتجاج بابتكارات جديدة لم تتعدَ سلميتها بل ومدنيتها المتحضرة، التي اعتمدت أنواعامن الفنون الإبداعية كالرسم والغناء وحلقات الشعر وحملات التنظيف للشوارع والأزقة والأنفاق، مما ابهر أولئك الواقفين على الحياد ليتمضمهم إلى تلك الحملات الاحتجاجية الناعمة .

ورغم مئات من القتلى وآلاف من الجرحى إلا أنها لم تنتج أي رد فعل للعنف المضاد ، مما دفع أولئك الذين استهدفتهم الحملة الفراتية والجنوبية والبغدادية إلى تدوير ممارسة سابقة تعود إلى أكثر من ربع قرن مضى، لاختراق واحدة من أرقى التظاهرات وهي في أروعصورها وأجمل لوحاتها التي امتزج فيها لون الدماء مع دموع الثكالى وألوان تلك اللوحات التي زينت شوارع وأنفاق بغداد تعبيرا عن رفض هذا النمط المتخلف من الحياة الذي فرضته أحزاب ظلامية شوهت المبادئ السامية للأديان والمذاهب وحولتها إلى دكاكين سياسية حق عليها القول .

حينما وقع انقلاب شباط ١٩٦٣ ضد الزعيم عبد الكريم قاسم وجمهوريته ، كان الزعيم في مقره بوزارة الدفاع ، ورفض مغادرتها مما دفع المئات من مؤيديه إلى التجمع حول مبنى الوزارة لإظهار التأييد له والدفاع عنه ، ودارت معركة قاسية بينه وبين الانقلابيين الذين حاولوا الاندساس بين مؤيدي الزعيم ، رافعين صوره وذات الشعارات ، حتى تمكنوا من اختراق صفوفهم واقتحام وزارة الدفاع ، إلا أن الزعيم نجح في الخروج منها واللجوء إلى قاعة الشعب بعد انتهاء معركة وزارة الدفاع لصالح القطعات العسكرية المُحاصرة لها ، ولكن تم اعتقاله في صبيحة التاسع من شباط واقتياده إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون وإعدامه هناك .

واليوم يبدو إن مقولة التاريخ يعيد نفسه ، تعود بصيغة أخرى قالها الكاتب الاورغواني ادواردو غاليانو :

(التاريخ لا يقول وداعاً، التاريخ يقول سأراكم لاحقا) .

وفعلا فان القوى المهيمنة على كرسي الحكم، ومن ماثلهم في النهج الشمولي من بقايا النظام السابق ومخلفات التنظيمات الارهابية ، وبعد سقوط حاجز الخوف واختراقه من قبل المنتفضين ، وانهيار تلك القدسية المصنعة خصيصا لديمومة حكم الفاسدين المتخلفين ، وتبخر ما يسمى بهيبة الادعاء بحكم الله ووكلائه على الأرض ، تحاول تدوير ذات الممارسة الانقلابية التي مارسها انقلابيو شباط ١٩٦٣ ، لوأد الاحتجاجات التي بدأت تنجز تغييرا اجتماعيا أفقيا وسياسيا عموديا ، بشتى الأساليب لتشويهها وإسقاطها .

حقاً التاريخ لا يغادرنا بل يلاحقنا بمسميات جديدة ؟

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 84 Dec. 2019 العدد الرابع والثمانـون - كانون الأول ٢٠١٩

الناصرية .. دماء الشجرة الطيبة

رشيد الخيُّون

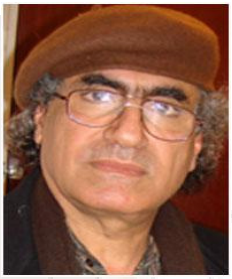

أُثخن في دماء شباب الناصرية ، منذ الأول مِن أكتوبر الماضي وحتى الآن، فالقتل مستمر والأحياء ينوبون عن القتلى في اللحظة نفسها ، وكأنها معركة مِن المعارك الكبرى ، قد تُذكر بمعركة غابرة، سميت المحافظة باسمها ، بين كسرى وأتباعه وبني شيبان وحلفائهم (نحو٦٠٩ ميلادية) ، لكنها معركة الهتاف والنَّشيد مقابل الغاز السام والرصاص ، معركة غير متكافئة ، ولا أخلاق فرسان فيها ، خارج المدى الإنساني ، صحيح أن الحروب كافة متجاوزة لهذا المدى ، ولكن مبارزة المسلح مع الأعزل قد لا تألفها سنن معارك التاريخ .

ليس وجود الناصرية يبدأ من(١٨٦٩)، لما قرر وزير العراق مدحت باشا(ت ١٨٨٣)، بناء مدينتين، الرمادي بالغرب والناصريّة بالجنوب، والأخيرة أخذت اسم ناصر باشا السعدون(ت بعد ١٨٧٧) ، متصرفها الأول ، إنما مِن هنا بدأ الاسم ، وإلا تاريخها أقدم مِن اسم «ذي قار» نفسه ، شهدت أرضها ، وما تفرعت منها حضارات عريقة ، السومرية والأكدية ، هذا ما حوته «أور» وملحقاتها الحضارية .

غير أن الاسم «الناصرية» أطرب الأسماع، وصار علماً لنهضة مدنية في الخمسينيات والستينيات وما بعدها ، فما نتذكره أن شارع الحبوبي ، نسبة إلى الشَّاعر الفقيه محمد سعيد الحبوبي(ت١٩١٥) ، والذي يُعرف محلياً بـ«عكد(عقد) الهوى» ، سكة ترى فيها مباهج النَّهضة الاجتماعية ، تعايش فيها العراقيون على اختلافهم .

لم يثر وجود آل السعدون ، وكانوا على المذهب المالكي، غالبية سكان الأقضية والنواحي ومركز المدَنية كونهم مِن الإماميَّة، فاتحدت العشائر، سنتها وشيعتها ، وعُرفت بالمنتفك ، ومِن هذا المكان أخذ والد رئيس الوزراء الحالي لقب «المنتفكي» ، كان أول مَن شيد منزلاً بالناصرية (المركز) نعوم سيركس الأرمني الكاثوليكي(ت١٩٥٦) ، وبنى فيها أسواقاً ومقاهي وخانات، وأصبح أميناً لخزانتها ، وأن الذي خطط المدينة المهندس البلجيكي جول تيلي(بابان، أصول أسماء المدن والمواقع العراقيَّة) .

لكنّ رئيس الوزراء الحالي، على ما يبدو، نزع اللقب عنه ، وتخلى عن النسبة لهذا المكان ، بأمارة القافلة مِن القتلى الشَّباب ، واتهامهم بالعملاء والمندسين ، ربما لم يشعر بعاطفة لهذا المجتمع، مثلما شعرها هو وغيره خلال الانتخابات، تجعله يتجرد عن سُلطة المحاصصة، وخضع فيها لمَن يعد اسم «ذي قار» عدواً له ، لأنه تذكير بانتصار تاريخي لعرب آل شيبان ، الذي لم تخفه أتربة العقائد، التي تتجاوز الحدود الجغرافيَّة .

كانت منظمات حقوق الإنسان ، التابعة للأحزاب الدينية أو للمجال الديني، تحسب حساب الطائر إذا قُتل بالناصرية ، وتُناشد العالم لإنقاذه، وقلبت الدُّنيا لتجفيف أهوارها ، والمعارك مع المتحصنين بها ، والذين قاتلوا وهم حملة السلاح ، بمعنى أنها كانت معارك بين مسلحين ، السلطة وخصومها ، لكن في عهد (المنتفكي) مئات القتلى وآلاف الجرحى لا سلاح لديهم سوى الهتاف، نعم حرقوا مقرات أحزاب ومنظمات ، وذلك بالأيدي لا بالرِّصاص ، بعد اتخاذ سطوحها أوكاراً للقناصين .

سميت المحافظة بذي قار عام (١٩٦٩)، على أنها كانت موضع معركة «ذي قار» ، وبالفعل المعركة حدثت قريباً منها ، وما حاوله عيد اليحيى في برنامج «على خطى العرب» في قناة «العربيَّة» ، مِن نقل مكان المعركة إلى داخل الجزيرة العربية ، لا صحة له ، وقد ردَّ عليه مواطنه عبد الله الحميداني تحت عنوان «موقع ذي قار الصحيح بالأدلة» ، بما لا يُزاد عليه .

أما عن اسم ذي قار فهو على ما نعتقد تسمية عربية للمكان، حيث كانت آثار «أور» ، قبل التنقيب فيها ، مجهولة للسُّكان ، بعد أن شاهدوا الشوارع المعبدة بالقار ، الآتي عبر السفن مع انحدار الفرات مِن «هيت» ، حيث عيون القار الأزليَّة هناك ، أما محلياً فعرف مكان أور بالمكير(المقير) ، وليس أشهر مِن أغنية «المكير» ، حتى أخذت عند ظهورها دور «بريد الهوى» .

قد يستغرب، غير المطلعين ، من عنواننا «الشجرة الطيبة»، كناية كنينا بها الناصرية ، ولا أذهب لهذا لتعصبٍ مناطقي ، لكنني لا أخفي التعصب البلداني للعراق ، فهو التعصب غير المؤذي كالقومي والديني والمناطقي ، لأنه تعصب لشعب وجغرافيا ، لأكثر مِن قوميّة ودين ومذهب ولون وعِرق ، أقول يستغرب غير المطلع ، فالناصرية ابتليت ، بين الجد واللعب ، بكُنية «الشَّجرة الخبيثة» ، هكذا يتندر مواطنونا من بقية المناطق معنا ، في هذا الأمر، ولم نأخذ تلك الكنية على محمل الجد ، بل تُنسج الحكايات ، زينة للمجالس !

أما أصل الكنية ، فيتناقل القدماء مِن أهلها ، بأنهم وقفوا خلف شجرة يقاتلون المحتل البريطاني(١٩١٤-١٩١٥) ، وقد عصوا عليه، فصاح قائدهم «اقلعوا الشَّجرة الخبيثة» ! هذه مِن المنقولات ، فبما أن معظم الأحزاب شُكلت فيها ، والعصيان يكثر في أهوارها وقُراها ، ضد أكثر مِن نظام ، أخذت هذه الكُنية تجدد ، محافظة غزت العراق بالمغنين والملحنين والشعراء والأدباء ، مِن داخل حسن وحضيري أبو عزيز إلى طالب القروغلي وزامل سعيد فتاح وحسين نعمة ومجيد جاسم الخيُّون وعريان السيد خلف وفهد الأسدي ، وأكثر مِن شاعر مِن آل الرّكابي وغيرهم .

على أيّ حال ، تكشف لرجال الناصرية ونسائها الخديعة باسم الدين والمذهب ، ففاقوا مِن كابوس المظلوميات ، التي أتت بمن استخف بعقولهم، وظلمهم ، وهم أهل الماء والمرعى والتاريخ والفن والمرح ، حتى استحال فراتهم إلى ماء عكر ، كان القناصون يتصورون أنهم يفجرون رأساً أو رأسين مِن الرُّؤوس النّيرة ، والبقية تستقيم بخديعة وحدة المذهب ، وخرافات العصور الغابرة، لكن الأمر ظهر لهم ، أنها فعلاً شجرة خبيثة ، فمَن لا يراعي تدينهم ولا يسكت على فسادهم، فهو الخبيث المتآمر المندس ، أما الحق فالدِّماء دماء شجرة طيبة !